المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الخامس عشر
ربيع الآخر ١٤٣١هـ

- **محمد بن عبدالدائم البرماوي (٧٦٣هـ-٨٣١هـ) حياته واختياراته النحوية**
  د. ناصر بن محمد كريري
- **الشبه اللفظي عند النحويين "دراسة نظرية تطبيقية"**
  د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
- **من أسرار النظم في سورة القمر**
  د. فائزة بنت سالم صالح أحمد
- **المقامات العشر" لعبدالرحيم العباسي"**
  د. حسن بن أحمد النعمي
- **صورة المعوق في الشعر السعودي "دراسة في المضمون والشكل"**
  د. عبدالله بن عبدالرحمن الحيدري

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

الشبه اللفظي عند النحويين
دراسة نظرية تطبيقية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تعد ظاهرة قياس الشبه من أبرز الظواهر النحوية، فقد كان لها دور كبير في تفسير المسائل الخارجة عن القواعد المطردة، وإلحاق هذه المسائل بالأصول، لذا شملت جوانب الدرس النحوي، فلا يكاد يخلو منها باب أو فصل، وهذا البحث يناقش نوعاً من أنواع هذه الظاهرة وهو قياس الشبه اللفظي، لأن الشيء قد يعطى حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين، خصص أولهما لتحديد مفهوم الشبه اللفظي، وبيان دوافعه، وموقف النحويين منه. وخصص الآخر لإظهار الجانب التطبيقي منه.

مُقَدِّمَة :

الحمد لله الذي تواترت ألسنة الذاكرين بذكره وتمجيده، وتواطأت قلوب المحبين على حبه وتعظيمه وتوحيده، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فلا يخفى على كل ذي لُبٍّ أهمية القياس في تثبيت قواعد اللغة وتطبيقها، فالواقع اللغوي يشهد بأهمية القياس لكونه معيارًا من معايير القبول والرفض، والحكم على الظاهرة بالصواب أو الخطأ. ومن ثَمَّ فإن النحاة كانوا بواسطته يستطيعون إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة؛ اعتمادًا على ما يجدونه من شبه بين هذه النصوص والموروث من المادة اللغوية، فإذا أعجزهم وجود شبهٍ راحوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضًا، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التمحل والتكلف، وحاولوا تسويغ ذلك بأنَّه ضرورة لإثراء اللغة، وتنمية قدراتها في مواجهة الحاجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع.

وهذا البحث يتناول نوعًا من أنواع قياس الشبه وهو الشبه اللفظي، لأنَّ الشيء قد يعطى حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما، وقد رأيت أن أدرس هذا النوع من قياس الشبه لأنَّ الدراسات السابقة التي وقفت عليها أغفلت جوانب مهمة في دراسة هذا الموضوع؛ لأنها اقتصرت في دراستها على مسائل قليلة، ولم يحاول أصحابها تتبع هذه الظاهرة في كتب النحو مع كثرة وجودها في كلام العرب، واكتفوا بما ذكره الأنباري في لمع الأدلة، والسيوطي في الاقتراح، وابن هشام في المغني.

ولعل من أبرز تلك الدراسات دراسة الدكتور عبد الفتاح البجة الموسومة بـ"ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية"، حيث عقد فصلاً لظاهرة الحمل على الشبه، تحدث فيه عن أنواع الشبه، وكان حديثه عنها مجملاً يحتاج إلى شيء من التفصيل، واقتصر في التمثيل لها على مسائل يسيرة لا يمكن الاعتماد عليها في دراسة هذه الظاهرة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين، خُصِّص أولهما للدراسة النظرية، وخُصِّص الآخر للجانب التطبيقي منه.

أما القسم الأول فدرست فيه موضوع الشبه اللفظي دراسة نظرية من خلال ثلاثة مباحث موجَزة، هي:

المبحث الأوَّل: تَحَدِيدُ مَفْهُومِ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ.

المبحث الثاني: دَوَافِعُ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ.

المبحث الثالث: مَوقِفُ النَّحْوِيينَ مِنَ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ.

أما القسم الثاني – وهو التطبيقي – فاخترت له من المسائل أوضحها، وصنفتها حسب ترتيب ابن مالك لها في ألفيته، وقد خرّجت شواهدها، وناقشتها في ضوء آراء العلماء مبينًا الراجح منها.

ثم أرْدَفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

أسأل الله أن يجعل أعمالنا صالحةً، ولوجهه خالصةً، وله أولاً وآخرًا الحمدُ كُلُّه، والشكرُ كُلُّه.

* * *

القسمُ الأولُ: الدِّرَاسَةُ النَّظَرِيَّةُ:

المَبْحَثُ الأوَّلُ: تَحَدِيدُ مَفْهُومِ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ:

تحديد مفهوم الشبه اللفظي يستلزم الوقوف على مفهوم كلمتي "الشبه" و"اللفظي" في اللغة والاصطلاح، لأنَّ تعريفه متوقفٌ على تعريف هاتين الكلمتين.

أوَّلاً: تَعْرِيفُ "الشَّبَهِ" لُغةً واصْطلاحاً:

الشَّبه في اللغة: المِثْلُ. يُقال: أشْبَهَ الشيءُ الشيء، أي: ماثله، وَشَبَّهَهُ إيَّاه وبه تشبيهًا، أي: مَثَّلَهُ. والجمع أشباه [1].

وعلى هذا فالشبه والمِثْلُ بمعنى واحدٍ. وقيل: معناهما مختلفٌ عند الإطلاق، فَمثلُ الشيء ما ساواه من كل وجْهٍ في ذاتهِ وصفاتهِ، وشَبَهُ الشيء وشبيهه ما كان بينهما قدرٌ مشتركٌ من الأوصاف، كثلاثة من أربعة، أو خمسة من سبعة. وإطلاقُ كلِّ واحدٍ منهما على الآخر من قبيل المجاز بالنظر إلى ما بينهما من الأوصاف المشتركة [2].

وفي الاصطلاح هو حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه غير العلّة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل [3].

ثَانِياً: تَعْرِيفُ "اللَّفْظِي" لُغةً واصْطلاحاً:

اللفظي نسبة إلى اللفظ، واللفظ في اللغة مصدر بمعنى: الرَّمي. يقال: لفظت الشيء أَلْفِظُهُ لَفْظًا رميته [4]. ثم نُقل في عرف النحويين إلى الملفوظ، كالخَلْق بمعنى المخلوق[5]، وكان قياسه أن يشمل كل مطروح، كما أن الخلق يشمل كل مخلوق، إلا أنَّ النحويين خصَّوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف [6]، فهو في اصطلاحهم: الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقًا أو تقديرًا [7].

ثَالِثاً: تَعْرِيفُ "الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ":

من خلال ما تقدم نستطيع أن نقول في تحديد مفهوم الشبه اللفظي: هو حمل الشيء على الشيء بضربٍ من الشبه اللفظي غير العلّة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل.

---

(١) انظر: اللسان (١٣/ ٥٠٣) "شبه".

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/ ٤٢٤-٤٢٥)، الجواب الصحيح (٣/ ٤٤٤).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٢١٣)، لمع الأدلة ص١٠٧، الاقتراح في أصول النحو ص٢٩١.

(٤) انظر: اللسان (٧/ ٤٦١) "لفظ".

(٥) انظر: شرح الرضي (١/ ٣)، الفوائد الضيائية (١/ ١٦٦).

(٦) انظر: تنقيح الأزهرية ص٥.

(٧) انظر: أوضح المسالك (١/ ١١)، شرح الحدود النحوية ص٢٤٦.

المَبْحَثُ الثَّانِي: دَوَافِعُ الشَّبَهِ اللَّفْظِيِّ:

أشار ابن جني في خصائصه إلى الغرض من حمل لفظ على آخر لمجرد الشبه اللفظي، حيث قال: "وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتَّرَكُّح في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخُطَب والسُّجوع، ولقوّة إحساسهم في كلّ شيء شيئًا، وتخيّلهم مالا يكاد يَشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم " [1].

ولعل من أهم أسباب حمل اللفظ على غيره هو طلب التخفيف، ولاسيما إذا كثر استعماله، لأنَّهم لما كثر استعمالهم إيَّاه أشد تغييرًا [2]، كحذفهم ألف "ما" الموصولة المجرورة بحرف حملاً على الاستفهامية [3]، قال الأخفش: "وزعم أبو زيد أن كثيرًا من العرب يقولون: "سلْ عمَّ شئت"، كأنَّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيَّاه " [4].

ومن التخفيف حذفهم عجز المركب في النسب تشبيهًا بتاء التأنيث [5]، قال الرضي: " اعلم أنَّ جميع المركبات يُنسَبُ إلى صدرها، سواء كانت جملة محكيّة كتأبَّط شرًا، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في الجملة متضمنًا للحرف كخمسة عشر وبَيْتَ بَيْتَ، أولا كبعلبك .... وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزءين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب " [6].

ومن التخفيف -أيضًا- إمالة ألف "لكن" تشبيهًا لألفها بألف فَاعِل [7]، وذلك بناء على مذهب الفراء [7]، لأنَّ الغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التناسب، أي: تناسب الأصوات وصيرورتها على نمط واحد، فإنك إذا قلت: عابد، كان لفظك بالفتحة والألف تصعدًا واستعلاء، وبالكسرة انحدارًا وتسفلاً، فيكون في الصوت بعض

---

(١) الخصائص (١/ ٢١٥).

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ص٥٤٣.

(٣) انظر: الدر المصون (١/ ٣٠٤).

(٤) توضيح المقاصد ص١٤٨٥.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٠٢)، المساعد (٣/ ١٧)، تمهيد القواعد (٨/ ٣٩٩٣-٣٩٩٤)، المقاصد الشافية (٧/ ٥١٦-٥١٧).

(٦) شرح الشافية (٢/ ٧١-٧٢).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٨ب)، الارتشاف ص٥٣٨، الهمع (٣/ ٣٨٥).

اختلاف، فإذا أملت الألف قربت من الياء، وامتزج بالفتحة طرفٌ من الكسرة، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات على نمط واحد [1].

قال ابن الجزري: " وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ، وذلك أنَّ اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنَّه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل " [2].

ومن ذلك -أيضًا- ضم واو "لو" للتخلص من التقاء الساكنين، قال أبو حيان: " وقرأ الأعمش وزيد بن علي ﴿ لوُ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ [3] بضم الواو [4]، فرَّ [5] من ثقل الكسرة على الواو، وشبَّهها [6] بواوِ الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين "[7].

وقد يكون الغرض من الشبه اللفظي موافقة الأصل، كما في مسألة كسر واو الجمع لالتقاء الساكنين تشبيهًا لها بواوِ "لو"، قال أبو البقاء العُكبري: " قوله تعالى:﴿ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [8] فيها خمسة أوجه: ضم الواو، وهو الوجه، وفتحها طلبًا للخفة .... وبالكسر على أصل التقاء الساكنين، وتشبيهًا لها بالواو الأصلية، نحو:﴿ لوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ [3]، كما شبهت هذه الواو بواو الضمير " [9].

ومن موافقة الأصل -أيضًا- كسر نُون التوكيد بعد ألف الاثنين تشبيهًا لها بنون التثنية، قال أبو البقاء العُكبري: " وإنَّما كُسرت بعد الألف تشبيهًا بِنُونِ "تضربانِ" وهو الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين "[10].

وقد يكون الغرض منه إقامة الوزن، فيُحكم عليه حينئذٍ بالضرورة، كما في قول الراجز:

---

(١) انظر: حاشية الصبان (٤/ ٢٢٠).

(٢) النشر (٢/ ٣٥).

(٣) سورة التوبة، من الآية (٤٢).

(٤) انظر: المحتسب (١/ ٢٩٢)، البحر المحيط (٥/ ٤٧)، الدر المصون (٣/ ٤٦٧).

(٥) كذا في البحر المحيط (٥/ ٤٧)، ولعل الصواب "قَرًّا". انظر: الدر المصون (٣/ ٤٦٧).

(٦) كذا في البحر المحيط (٥/ ٤٧)، ولعل الصواب "وشبَّهاها". انظر: الدر المصون (٣/ ٤٦٧).

(٧) البحر المحيط (٥/ ٤٧).

(٨) سورة البقرة، من الآية (١٦).

(٩) إعراب القراءات الشواذ (١/ ١٢٥-١٢٦).

(١٠) اللباب (٢/ ٧٠).

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ[1]

حيث أضاف نيف العشرة إليها تشبيهًا لها بالمضاف والمضاف إليه حقيقةً، قال أبو حيان: " قال بعض أصحابنا: .... إن صحَّ البيت الذي أنشدوه فضرورة مشبهة بقولهم: "كَفَّةَ كَفَّةَ"، فإنَّهم قالوا: "كَفَّة كَفَّةٍ" بالإضافة، فشبه به "ثماني عشرة" تشبيهًا لفظيًا؛ إذ الإضافة في "ثماني عشرة" لا معنى لها، وفي "كَفَّةَ كَفَّةَ" لها معنى، أي: كفة منه لكفة مني "[2].

وربما لجأ الشاعر إلى الشبه اللفظي دون ضرورة تدعو إليه، وإنَّما غرضه من ذلك إتمام الوزن، كإثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة في بيت حَسَّان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيْمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ[3]

وبيت كعب بن مالك:

أنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيْلُ[4]

فإنَّه ليس هناك ضرورةٌ تدعو إلى إثبات الألف في البيتين؛ لأنَّ حذفها لا يكسر الشعر، إذ الوزن مع حذف الألف في كلٍ منهما مستقيمٌ، غاية الأمر يكون في بيت حَسَّان العَقْلُ، وفي الآخر الخبن، وفي كل منهما زِحافٌ مغتفر، وإنَّما إثباتها أكمل في الوزن من حذفها[5].

* * *

(١) أنشدهما الفراء عن أبي ثَرْوان العُكْلِي. وأنشدهما الجاحظ عن الدَّلهم بن شهاب عن نُفيع بن طارق. ونسبهما خالد الأزهري إلى نُفيع بن طارق. انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٤)، الحيوان (٦/ ٤٦٣)، التصريح (٤/ ٤٩٠)، الخزانة (٦/ ٤٣٢)، الدرر (٦/ ١٩٧).

(٢) التذييل والتكميل (٣/ ١٢٤أ).

(٣) من الوافر، ورواية الديوان: "ففيم تقول"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه (١/ ٢٥٨)، المحتسب (٢/ ٣٤٧)، الأزهية ص٨٦، المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح ص٥٩٩.

(٤) من البسيط، ورواية الديوان: "ففيم يكثر"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٨٣، الخزانة (٦/ ١٠٥)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٢٣).

(٥) انظر: المقاصد الشافية (٨/ ٩٦)، الخزانة (٦/ ١٠١).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوقِفُ النَّحْوِيينَ مِنَ الشَّبَهِ اللَّفْظِيّ:

يجدر بنا في حديثنا عن الشبه اللفظي أن نُبَيِّنَ موقفَ النحويين منه ولاسيما مع كثرة وروده في كلام العرب [1]، فقد أشار إليه سيبويه في مواقع متفرقة من كتابه، من ذلك قوله: " وقد قال قومٌ من العرب تُرْضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أحواله إلاّ أنَّه اسمٌ، وقد يَجُرُّ كما يجر وَيَنْصِبُ أيضًا كما يَنْصِبُ "[2].

وقوله: " وقد يقول بعض العرب: ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ، حدَّثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس، وهذه اللغةُ أقلُّ اللغتين، جعلوا آخِرَ الكلمة حيث وصلوا إلى التكلّم بها بمنزلة الأواخر التي تُحَرّك ممّا لم يُحذف منه شيءٌ، لأنَّ من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيءِ وإنْ لم يكن مثله في جميع ما هو فيه "[3].

وأفرد ابن جني له بابًا في خصائصه تحت عنوان "بابٌ في حملِ الشيءِ على الشيءِ من غير الوجه الذي أعْطَى الأوّلَ ذلك الحُكْمَ" قال فيه: " اعلم أن هذا باب طريقه الشَّبَه اللفظيّ، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو، وذلك نحو: حَمْراويّ، وصفراويّ، وعُشراويّ. وإنما قُلِبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها؛ لئلا تقع علامةُ التأنيث حَشْوًا، فمضَى هذا على هذا لا يختلف، ثم إنَّهم قالوا في الإضافة إلى عِلْباء عِلْباويّ وإلى حِرْباء حِرْباويّ، فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لمَّا شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء، ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتُشَبَّهَ بها همزةُ علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لمّا اتّفقتا في الزيادة حُملت همزةُ علباء على همزة حمراء .... لكن هذه أشباهٌ لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله تشبُّثًا به وتصوُّراً له، وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: "وليس شيءٌ يضطَرُّون إليه إلاَّ وهم يحاولون به وجهًا"[4] [5].

وتَنَبَّهَ ابن هشام إلى هذا النوع من التشبيه فأشار إليه في الباب الثامن من كتابه "المُغْنِي"

---

(١) انظر: سر الصناعة ص٣٣٧، ٣٤٠، الخصائص (١/ ٢١٥).

(٢) الكتاب (١/ ١٨٢).

(٣) الكتاب (٤/ ١٥٩). وانظر: (٣/ ٢٧٨، ٦٤٦)، (٤/ ٩٣).

(٤) الكتاب (١/ ٣٢).

(٥) الخصائص (١/ ٢١٣- ٢١٤).

بقوله: " قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما .... والثاني –وهو ما أعطي حكم الشيء المُشْبِه له في لفظه دون معناه– له صُورٌ كثيرةٌ أيضًا "[1]. ثم أخذ في ذكر بعض هذه الصور.

وقياس الشبه بوجهٍ عامٍّ قياسٌ صحيحٌ عند الأنباري يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة، " لأنَّ قياس العلة إنما جاز التمسك به، لأنَّه يوجب غلبة الظن، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به، ولأنَّ مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه، ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية، ولم ينكر ذلك منهم مُنكِر، ولا غيّره مُغيِّر، لكَان ذلك كافيًا "[2].

بل إن الدكتور مهدي المخزومي يرى أنَّ قياس الشبه أولى بالاتباع والتطبيق من قياس العلة، وذلك لأنَّه خالٍ من التأويلات والفلسفة والتطبيقات النظرية، يقول: " إنَّ القياس الذي يجب أن يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على أساس من المشابهة، ومحاكاة المسموع، والمعروف من كلام العرب وأساليبهم، كما كان الخليل بن أحمد يفعل، وكما كان الفراء يفعل أيضًا في تناولهما مسائل النحو، وقياسهما ما لم يعرف على ما عرف مما سمعاه من العرب في اتصالهم بالعرب الموثوق بفصاحتهم "[3].

وهو يرى أن النحو ينبغي أن ييسر على الناشئة وأن تستبعد منه هذه العلل المعقدة – على حدّ قوله– وأنَّ من الواجب أن يعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة أيام الخليل والفراء وذلك بطرح نظرية العلل القائمة على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على اتباعه، وذلك بربط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى لوجود نوع من التشابه بينهما، ولا بأس عنده من تسمية مثل هذا الربط قياسًا.

وأرى أن هذا الرأي للدكتور المخزومي نابعٌ من شدة ميله للمذهب الكوفي الذي يقوم أساسًا على احترام كل ما جاء عن العرب والقياس عليه بلا اكْتراثٍ بالقلة والكثرة، والبعد عن اتباع التأويلات والتعليلات البعيدة [4].

---

(١) مغني اللبيب (٦ / ٦٤٤.٦٢٧).

(٢) لمع الأدلة ص١٠٩.

(٣) في النحو العربي نَقْدٌ وتوجيه ص٢٢.

(٤) انظر: المدارس النحوية ص١٥٩، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص٤١.

ويفهم من كلام النحويين أنَّ الشبه اللفظي على نوعين: تشبيه قريب، وتشبيه بعيد [1].

فالقريب ما كان موافقًا للمألوف والمعروف من كلام العرب، ومنه منع الاسم الموازن للفعل من الصرف. قال ابن جني: " وعلى هذا ما مُنِع الصرف من الأسماء للشبه اللفظيّ، نحو: أحمر، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألَب، وتُنضُب علَمين؛ لِمَا في ذلك من شبَهِ لفظ الفعل، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حِصَّة له في التنوين " [2].

ومنه -أيضًا- ترك تنوين "حاشا" الاسمية تشبيهًا لها بـ"حاشا" الحرفية، فقد ذهب جماعة منهم ابن مالك [3] إلى أنَّ "حاشا" في قوله تعالى:﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [4] اسم منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، وتُرِكَ تنوينه تشبيهًا له بـ"حاشا" الحرفية.

أمَّا التشبيه البعيد فهو ما كان خارجًا عن المألوف والمعروف من كلامهم. وقد رَدَّ النحويون هذا النوع من التشبيه؛ لأنَّه ضربٌ من ضروب التكلف والتعسف[5]، فلا يُعوَّل عليه ولا يلتفت إليه، وحكموا عليه بالشذوذ والغلط وأنَّه لا يقع منهم إلا على جهة التوهم[6].

ومنه همز "معايش" ونحوه مما مدته أصلية في المفرد تشبيهًا لها بالزائدة، فهمزوها كما همزوا الياء في صحيفة فقالوا: صحائف[7]. قال الرضي: " وهي – أعني مصائب ومنائر ومعائش – بالهمز شاذة " [8].

وقال المازني: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة ﴿ معائش ﴾ [9] بالهمز[10] فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنَّما أخذت عن نافع بن أبي نُعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ

---

(١) انظر: المنصف (٢/ ١٥٥)، التبيان في إعراب القرآن ص٥٥٨، شرح الشافية للرضي (١/ ٣٠)، التذييل والتكميل (١/ ٣٣٢)، الجنى الداني ص٤٨٧.

(٢) الخصائص (١/ ٢١٥).

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٣١).

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٢-٤٣)، شرح الملوكي ص٣٨٠، الخزانة (٤/ ١٧٨).

(٦) انظر: المقتضب (١/ ١٢٣)، البغداديات ص٢٨٠-٢٨١، المنصف (٢/ ١٥٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٢)، شرح الشافية للرضي (١/ ٢٩)، المقاصد الشافية (٧/ ٥١٠).

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧٣)، المنصف (١/ ٣٠٩-٣١٠)، الكشاف (٢/ ٤٢٥)، التبيان في إعراب القرآن ص٥٥٨، شرح الشافية للرضي (٣/ ١٣٤)، الدر المصون (٣/ ٢٣٨).

(٨) شرح الشافية للرضي (٣/ ١٣٤).

(٩) سورة الأعراف، من الآية (١٠).

(١٠) انظر القراءة في: السبعة في القراءات ص٢٧٨، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥)، البحر المحيط (٤/ ٢٧١).

يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا "[1].

وقال أبو حيان: " فأما قراءة الحسن ﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشياطُون﴾ [2] فإنَّه شَبَّهَ زيادتي التكسير في "الشياطين" بزيادتي الجمع المسلَّم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بما حكى س[3] عنهم من همز مصائب ومعائش ونحوه "[4].

قال ابن جني: " قال أبو عبيدة: وكان رؤبة يهمز "سِيَةَ القوس"[5]، وسائر العرب لا يهمزها، وإنَّما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنَّهم ليست لهم قياساتٌ يستعصمون بها وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري – رحمه الله –:﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطُون﴾ [6]، لأنَّه توهَّمَ أنَّه جمعُ التصحيح نحو "الزيدون" وليس منه "[7].

ومنه ما خُصَّ بالضرورة الشِّعرية، كقول الشاعر:

وَرَجَّ الفتى للخَيْرِ ما إنْ رأيْتَه على السِّنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ [8]

حيث زاد "إنْ" بعد "ما" المصدرية وليست بنافية؛ تشبيهًا لها بـ"ما" النافية [9]، والمعنى: ورجّ الفتى للْخَيْرِ مدَّةَ رُؤْيتِكَ إيَّاهُ لا يزالُ يزيد خيرًا على السِّنِّ [10]. وزيادتها بعد "ما" المصدرية مخصوصةٌ بالضرورة [11].

---

(١) المنصف (١/ ٣٠٧).

(٢) سورة الشعراء، من الآية (٢٢١). وانظر القراءة في: المحتسب (٢/ ١٣٣)، تفسير الثعلبي (١/ ٢٤٣)، الدر المصون (٥/ ٢٩١).

(٣) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٦).

(٤) التذييل والتكميل (١/ ٣٣١-٣٣٢).

(٥) انظر: إصلاح المنطق ص١٥٨.

(٦) سورة الشعراء، الآية (٢١٠).

(٧) المنصف (١/ ٣١٠-٣١١).

(٨) من الطويل، للمَعْلُوط بن بَدَل القُرَيعِي. انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥/ ١٨٨ب)، اللسان (١٣/ ٣٥) "أنن". التصريح (١/ ٦٠٩-٦١٠)، شرح أبيات المغني (١/ ١١١-١١٤).

(٩) انظر: الحلبيات ص٢٦٨-٢٦٩، الخصائص (١/ ١١٠)، شرح التسهيل (١/ ٣٧١).

(١٠) انظر: الخزانة (٨/ ٤٤٣).

(١١) انظر: ضرائر الشعر ص٦١.

وقول الشاعر:

يُرَجِّي المرءُ مَا إنْ لا يَراهُ وَيَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[1]

أراد: يُرَجِّي المرءُ مَا لا يَراه، فزاد "إنْ" بعد "ما" الموصولة لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية. وهو مخصوص بالضرورة [2].

هذا وبعض الشبه أقوى من بعض، فألف التكثير –مثلاً– أقوى شبهًا بألف التأنيث من ألف الإلحاق، لذا كانت أولى بالمنع من الصرف من ألف الإلحاق، فإذا سُمِّي بما فيه ألف التكثير منع الصرف، نحو: "قبعثرى"، وذلك لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من جهة أنَّها غير منقلبة مع زيادتها آخرًا ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أنَّ ألف التأنيث كذلك [3].

وتختلف قوة أثر المشبه به في المشبه تبعًا لنوع المشبه به، وكذلك قوة الشبه، فالأثر الذي يكتسبه الاسم من شبهه بالحرف –مثلاً– أقوى من الأثر الذي يكتسبه من شبهه بالفعل، فإن شبَهه بالحرف يخرجه عن أصله من الإعراب إلى البناء، أما شبَهه بالفعل فيمنعه من الصرف، ولا يقوى على إخراجه عن أصله من الإعراب [4].

كما أنَّ الشبه إذا قوي أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب، فليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعمَّ كان أضعف، فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنَّه يدل على معنى، فهذا لا يوجب له حكمًا؛ لأنَّه عام في كل اسم وفعل، وليس كذلك الشبه من جهة أنَّه ثانٍ باجتماع السببين فيه؛ لأن هذا يختص نوعًا من الأسماء دون سائرها، فهو خاص مقرب الاسم من الفعل [5].

والمشبه لا يقوى قوة المشبه به، " ألا ترى أنَّ ألف الإلحاق قد أشبهت ألف التأنيث، فَمُنِعَ صرف ما هي فيه، لكن لمَّا لم يَقْوَ قوةَ ألف التأنيث لم يمنع إلا في المعرفة " [6].

---

(١) من الوافر، اختُلِفَ في قائله على قولين، أحدهما: أنه جابر بن رَألان الطائي. والثاني: أنه إياس بن الأرتِّ. ويُروى "ما لا أنْ يُلاقي"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، انظر: نوادر أبي زيد ص٢٦٤، المفضل في شرح المفصل (باب الحروف) ص٢٤٤، شرح الرضي (٢/ ٨٤٠)، شرح شواهد المغني ص٨٥، شرح أبيات المغني (١/ ١٠٧)، الخزانة (٨/ ٤٤٠-٤٤٥).

(٢) انظر: ضرائر الشعر ص٦٢، الارتشاف ص٢٣٩٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٥/ ٥٢أ)، تمهيد القواعد ص٣٩٩٣.

(٤) انظر: المقاصد الشافية (١/ ٧٣، ٧٤).

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٨).

(٦) المقاصد الشافية (٥/ ٦١٢).

ونَقَلَ الأخفش أنَّ بعض العرب يصرف "سراويل" في حال التنكير إذا جعله اسمًا مفردًا [1]، فخالف في عموم منع صرفه، فهو لا يمنعه من الصرف إلا إذا كان معرفة، وذلك حملاً على موازنه في العربية كدنانير ومصابيح، وإن كان موازنه يُمنع من الصرف في النكرة والمعرفة، وكأنَّ المخالف رأى أنَّ المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فلم يمنع صرفه إلا في المعرفة [2].

والشبه المعنوي عند النحويين أقوى من الشبه اللفظي، قال ابن جني: " باب في مقاييس العربية، وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي، وهذان الضربان وإن عمَّا وفَشَوَا في هذه اللغة فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظًا، نحو: أحمد، ويَرْمَع ... والثمانية الباقية كلها معنويّة،كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك. فهذا دليل " [3].

ولأجل ذلك ضَعَّفَ ابن الحاجب لغة من يضيف صدر المركّب المزجي إلى عجزه، قال: " وأما "معدي كرب" وبابه ففيه لغتان على ما ذكر، أما اللغة الفصيحة فهي إعراب الثاني وجعل الأول كالجزء، ويكون غير منصرف، وعلته واضحة وهي أنَّهما لفظان مُزجا وصُيِّرا واحدًا دالاً على معنى فألحق بالمفردات من كلامهم .... فهو أشبه بالمفردات من حيث المعنى؛ إذْ مدلولُهُ مفردٌ كما أنَّ مدلول المفردات مفردٌ. واللغة الثانية أن تضيف الأوَّل إلى الثاني، وعِلَّتُها أنَّهم شبهوه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًا من جهة أنَّهما اسمان ذُكِرَ أحدهما عقيب الآخر، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: أنَّ ما ذكروه تشبيه لفظي، وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي، واعتبار المعنى أقوى .... " [4].

ويرى ابن جني أن الشبه اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه، فـ"إنْ" –مثلاً– في قول الشاعر:

ورجّ الفتى للْخَيْرِ ما إنْ رأيْتَه على السِّنِّ خيراً لا يَزالُ يَزيدُ [5]

إنَّما دخلت على "ما" – وإن كانت "ما" هنا مصدرية ظرفية– لشبهها لفظًا بـ"ما" النافية

---

(١) انظر: الارتشاف ص٨٥٥، توضيح المقاصد ص١٢٠١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٥ / ٦١٢).

(٣) الخصائص (١/ ١٠٩).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٢٢).

(٥) سبق تخريجه.

التي تؤكّد بـ"إنْ"، " وشبه اللفظ بينهما يُصيِّر "ما" المصدرية إلى أنَّها كأنَّها "ما" التي معناها النفي، أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنَّها كأنَّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق "إنْ" بها "[1].

* * *

(١) الخصائص (١/ ١١٠).

القسمُ الثَّاني: الدِّرَاسَةُ التَّطْبِيقيَّة:

١. تَرْكُ تَنْوين "حَاشَا" الاسمية:

ذهب جماعةٌ منهم ابن مالك [١] وابن هشام [٢] وابن عقيل [٣] إلى أنَّ "حاشا" في قوله تعالى:﴿ وقلن حاش لله ﴾ [٤] اسم منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، وترك تنوينه تشبيهًا له بـ"حاشا" الحرفية.

وذهب الزمخشري إلى أنَّه تُرِكَ تنوينه مراعاة لأصله الذي هو الحرفية [٥].

ويرى ابن الحاجب أنَّه مبنيٌّ، وهو اسم فعل بمعنى: بريء [٦].

ويرى السمين الحلبي أنَّه في الأصل اسم منصوب، لكنهم أبدلوا التنوين ألفًا كما يبدلونه في الوقف، ثم إنَّهم أجروا الوصل مجرى الوقف كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة [٧].

وذهب ابن جني إلى أنَّه فِعْلٌ [٨]. ونُقِلَ هذا المذهب عن المبرد والكوفيين [٩]. وظاهر كلام الفراء في "معاني القرآن"[١٠]، والمبرد في الانتصار [١١] أنَّه اسم هنا.

وحجة من يرى أنَّه فِعْل تصرفهم فيه بالحذف حيث قالوا: حَاشَ، وحشا، وإدخالهم إيَّاه على الحرف [١٢].

والذي أميل إليه أنَّه اسم مرادفٌ للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، بدليل قراءة ابن مسعود: ﴿حاش الله﴾ بالإضافة [١٣]، وقراءة أبي السَّمَّال: ﴿حاشاً للهِ﴾ بالتنوين [١٤]، وتُرك تنوينه في قراءة الجماعة تشبيهًا له بـ"حاشا" الحرفية.

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٢٥٢-٢٥٦)، (٦/ ٦٥٢-٦٥٣).

(٣) انظر: المساعد (١/ ٥٨٥).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٣١).

(٥) انظر: الكشاف (٣/ ٢٨٠).

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١٥٩)، تعليق الفرائد (٦/ ١١١-١١٢).

(٧) انظر: الدر المصون (٤/ ١٧٧).

(٨) انظر: المحتسب (١/ ٣٤٢).

(٩) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٠٨)، شرح الرضي (١/ ٧٧٥)، الارتشاف ص١٥٣٥، مغني اللبيب (٢/ ٢٥٢).

(١٠) انظر: (٢/ ٤٢).

(١١) انظر: ص١٧٠.

(١٢) انظر: الانتصار ص١٧٠، مغني اللبيب (٢/ ٢٥٢-٢٥٣)، شرح الأشموني (٢/ ٢٧٨).

(١٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن ص٦٣، الكشاف (٣/ ٢٧٩)، الدر المصون (٤/ ١٧٦).

(١٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن ص٦٣، الفريد في إعراب القرآن (٣/ ٥٨)، إبراز المعاني ص٥٣٤.

أمَّا مَا ذَهَبَ إليه الزمخشري من أنَّه تُرِكَ تنوينهُ مراعاةً لأصله الذي هو الحرف، فيقتضي أنَّه نُقِل من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام [1].

وأما ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنَّه مبني وهو اسم فعل، فلعل الذي حمله على ذلك هو أنَّه رآه مبنيًا، وهذا باعث غير قوي؛ إذ من الممكن أن يكون مبنيًا لمشابهته لـ"حاشا" الحرفية [2].

وأما من يرى أنَّه فِعْل لتصرفهم فيه بالحذف، ولإدخالهم إياه على الحرف، فهذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية [3].

٢. بِناءُ "عَنْ" الاسميَّة:

مذهب البصريين أنَّ "عَنْ" تستعمل اسمًا [4]، كقول قطري بن الفجاءة:

فَلَقَدْ أرَاني للرِّماحِ دَرِيئَة مِن عَنْ يميني مَرَّةً وأمَامي [5]

والصحيح حينئذٍ أنَّها مبنية؛ لوجود ما يقتضي البناء وهو مشابهة "عن" الحرفية، وبه جزم ابن الحاجب [6] وغيره [7].

وقيل: علة بنائها كونها موضوعة على حرفين فأشبهت الحروف وضعًا [8].

وقيل: هي مبنيةٌ لوجهين [9]:

أحدهما: أنَّها تضمنت معنى الحرف لما فيها من معنى المجاوزة.

والثاني: افتقارها إلى ما تفتقر إليه "عن" من الفعل قبلها والاسم بعدها.

ونقل أبو حيان عن بعض شيوخه أنَّها معربةٌ [10]. وهذا القول ضعيف؛ لأنَّه لا وجه للقول بإعرابها مع التزام سكونها [11].

---

(١) انظر: الدر المصون (٤ / ١٧٧).

(٢) انظر: تعليق الفرائد (٦ / ١١٢).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٢ / ٢٥٣)، شرح الأشموني (٢ / ٢٧٨).

(٤) انظر: الكتاب (١ / ٤٢٠) (٤ / ٢٢٨)، الارتشاف ص١٧٢٢، منهج السالك ص٢٣٢.

(٥) من الكامل، وهو في: ديوان الخوارج ص١٧١، حماسة أبي تمام (١ / ٨٧)، أمالي ابن الشجري (٢ / ٥٣٧-٥٨٤).

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٥٦).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢ / ٣٠٩)، شرح الرضي (٢ / ١٢٢٠)، جواهر الأدب ص٤٠٣-٤٠٤، المساعد (١ / ٥٨٥)، حاشية الصبان (٢ / ٢٢٦).

(٨) انظر: منهج السالك ص٢٥٤.

(٩) انظر: المتبع ص٣٧٤-٣٧٥.

(١٠) انظر: الارتشاف ص١٧٣٤. وانظر: الهمع (٢ / ٣٨١)، حاشية الصبان (٢ / ٢٢٦).

(١١) انظر: حاشية الصبان (٢ / ٢٢٦).

وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أنَّها باقية على حرفيتها [1].

٣. بناءُ "عَلَى" الاسميَّة:

ذهب جماعة من النحويين إلى أنَّ "على" إذا استعملت اسمًا بدخول "مِنْ" عليها فإنَّها تكون مبنية لمشابهتها الحرفية [2]، كقول مزاحم العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ [3]

وقيل: هي معربة؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب [4].

وذهب جماعة منهم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف إلى أنَّها اسم – دائماً– معرب [5].

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنَّها باقية على حرفيتها ولم تنتقل إلى الاسمية [6].

والذي أراه أنَّها اسم إذا دخل عليها حرف الجر؛ لأن حروف الجر مختصة بالأسماء، وهي مبنية حينئذٍ لوجود ما يقتضي البناء وهو مشابهة "على" الحرفية، والدليل على صحة ذلك هو بناء "عن" و"مذ" و"منذ" إذا وقعت أسماء، فتحمل "على" عليها طردًا للباب [7].

٤. إجراء "شياطين" مجرى جمع المذكر السالم:

قرأ الحسن والأعمش: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطُون ﴾ [8] بالواو وفتح النون [9]، تشبيهًا لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم، فَنُقِلَ من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف [10].

وَرَدَّ هذه القراءة جمع كثير من النحويين، قال الفراء: " كأنَّه من غلط الشيخ –يريد:

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤ / ١٠أ) منهج السالك ص٢٣٢و٢٥٥، توضيح المقاصد ص٧٦٦.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٥٦)، شرح الرضي (٢ / ١٢٢٠)، جواهر الأدب ص٤٦٢، الدر المصون (٤ / ١٧٧).

(٣) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الأزهية ص١٩٤، شرح شواهد الإيضاح ص٢٣٠، شرح المفصل لابن يعيش (٨ / ٣٨)، الدرر (٤ / ١٨٧–١٩٠).

(٤) انظر: الارتشاف ص١٧٣٢، الجنى الداني ص٤٧٥، المساعد (٢ / ٢٦٩).

(٥) انظر: الارتشاف ص١٧٣٢، الجنى الداني ص٤٧٥، المساعد (٢ / ٢٦٩).

(٦) انظر: توضيح المقاصد ص٧٦٦، الخزانة (١٠ / ١٤٨)، شرح أبيات المغني (٣ / ٢٦٦).

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢ / ١٥٦)، الهمع (٢ / ٣٥٧).

(٨) سورة الشعراء، الآية (٢١٠).

(٩) انظر: المحتسب (٢ / ١٣٣)، تفسير الثعلبي (١ / ٢٤٣)، الدر المصون (٥ / ٢٩١).

(١٠) انظر: التذييل والتكميل (١ / ٣٣٢)، الهمع (١ / ١٥٧).

الحسن- ظن أنَّه بمنزلة المسلمين والمسلمون "[1].

وقال النحاس: "هو غلط عند جميع النحويين "[2].

وقال المهدوي: "هو غير جائز في العربية "[3].

وقال أبو حيان: "هو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم "[4].

وقد أثبت هذه القراءة جماعة من أهل العلم ودفعوا عنها الغلط، وأجابوا عنها، فقد حكى النضر بن شميل عن يونس بن حبيب أنَّه سمع أعرابيًا يقول: " دخَلْتُ بساتين من ورائها بَسَاتُون "[5].

وخرَّجَها بعضهم على أنَّه جمع "شيَّاط" بالتشديد، مثال مبالغة، مثل: ضرَّاب وقَتَّال، على أن يكون مشتقًا من شَاطَ يشيط، أي: احترق، ثم جمع جمع مذكر سالماً مع تخفيف الياء، فوزنه "فَعَالُون" مخففًا من "فَعَّالِين" بتشديد العين، ويدل على ذلك أنَّهم قرءوا بتشديد الياء [6].

ووجهها آخرون بأنَّ آخره لما كان يشبه "يبرين" و"فلسطين" أُجْرِي إعرابه تارة على النون وتارة بالحرف، كما قالوا: هذه يبرينُ وفلسطينُ، ويَبْرُونَ وفلسْطُونَ [7].

والذي أراه أنَّه لا يمكن أنْ يقال: إنَّ هذه القراءة غلط من الحسن والأعمش؛ لأنَّهما من نقلة القرآن، وهم من العلم ونقل القرآن بمكان، مع أنا نعلم أنَّهما لم يقرآ به إلاّ وقد سمعا فيه، وإنما تكون من التشبيه البعيد الذي لا يمكن أن يقاس عليه ولا يلتفت إليه.

٥. إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه:

حكى سيبويه أنَّ من العرب من يضيف صدر المركب المزجي إلى عجزه إن كان مختومًا بغير "ويه" فيقول: جاء معدي كربٍ [8]. ووجه الإضافة أنَّهم شبهوه بالمضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًا، من جهة أنَّهما اسمان ذُكِرَ أحدهما عَقيب الآخر [9].

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٢٨٥).

(٢) إعراب القرآن (٣/ ١٩٤).

(٣) تفسير القرطبي (١٣/ ١٤٢).

(٤) التذييل (١/ ٣٣٢).

(٥) انظر: البحر المحيط (٧/ ٤٣).

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ (١/ ١٩١)، الدر المصون (٥/ ٢٩٢).

(٧) انظر: الكشاف (٤/ ٤١٨- ٤١٩)، البحر المحيط (٧/ ٤٣).

(٨) انظر: الكتاب (٣/ ٢٩٦).

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٥٢٢)، شرح الرضي (٢/ ٣٥٢)، الإقليد ص١٠٠٣، المقاليد (٢٧٩أ).

قال ابن الحاجب: وهو ضعيفٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ ما ذكروه تشبيهٌ لفظي، وما ذكر في اللغة الفصيحة وهو إعراب آخر الاسمين بإعراب المفرد تشبيهٌ معنوي؛ لأنَّ مدلوله كمدلول المفرد، واعتبار التشبيه المعنوي أقوى من اعتبار التشبيه اللفظي.

والآخر: هو أنَّهم بقّوا ياء "معدي" ساكنًا في النصب، فقالوا: رأيت معديْ كربٍ، فلو كان جاريًا مجرى المضاف حقيقةً لوجب انتصابه كما وجب انتصاب المضاف في نحو قوله تعالى:﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[1]، فلما أوجبوا التسكين دلَّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة[2].

٦. رفع المبتدأ ونصب الخبر بـ"كان" وأخواتها:

إذا دخلت الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر فإنَّها تعمل فيهما؛ تشبيهًا لها بالأفعال الحقيقية، فترفع المبتدأ تشبيهًا له بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهًا له بالمفعول[3].

قال ابن السراج: " فهذا تشبيه لفظي، وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى .... فقد بان شبه "كان" وأخواتها بالفعل إذ كنت تقول: كان يكون، وأصبح يصبح .... "[4].

٧. زيادة "إنْ" بعد "ما" المصدرية الظرفية:

قد تزاد "إنْ" بعد "ما" المصدرية الظرفية لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية[5]، كقول المَعْلُوط بن بَدَل القُرَيعِي:

وَرَجِّ الفتى للْخَيْرِ ما إنْ رأيْتَهُ على السِّنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ[6]

فزاد "إنْ" بعد "ما" المصدرية وليست بنافية، تشبيهاً لها بـ"ما" النافية، والمعنى: ورجِّ الفتى للْخَيْرِ مدَّة رُؤْيتِكَ إيَّاهُ لا يزالُ يزيد خيرًا على السِّنِّ[7]. وزيادتها بعد "ما" المصدرية مخصوصة

---

(١) سورة الأحقاف، من الآية (٣١).

(٢) انظر: الإيضاح (١/ ٥٢٢).

(٣) انظر: الأصول (١/ ٨٢)، علل النحو للورَّاق ص٢٤٥، شرح عيون الإعراب ص٩٤، أسرار العربية ص٨٨، الكافي (٣/ ٧٤٤-٧٤٥)، شرح الكافية لابن القواس ص٥٦٢.

(٤) الأصول (١/ ٨٢).

(٥) انظر: الحلبيات ص٢٦٨-٢٦٩، البغداديات ص٢٨٠، الخصائص (١/ ١١٠)، شرح التسهيل (١/ ٣٧١)، اللسان (١٣/ ٣٥) "أنن"، مغني اللبيب (٦/ ٦٤٥).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) انظر: الخزانة (٨/ ٤٤٣).

بالضرورة [1].

وظاهر كلام السيرافي [2] والهروي [3] والسخاوي [4] جواز ذلك في الكلام.

قال السيرافي: " وقد تدخل "إنْ" المكسورة على "ما" إذا استعملت اسمًا في معنى الحين،

وذلك أنَّك تقول: انتظرني ما جلس القاضي، تريد: زمان جلوسه، كأنَّه قال: انتظرني جلوس القاضي، أي: حين جلوسه، ويجوز أن تدخل على هذا "إنْ" فتقول: انتظرني ما إن جلس القاضي، قال الشاعر المَعْلُوط بن بَدَل القُرَيعِي .... " [5].

وذكر الدماميني أنَّ "إنْ" في هذا البيت يحتمل أن تكون شرطية، و"ما" زائدة داخلة على الجملة الفعلية [6].

وضُعِّف كلامه بأنَّ الزائد يجب أن يكون المتأخر؛ لأنَّه مستغنى عنه دون المتقدم؛ لأنَّه جاء في مركزه من الصدارة؛ ولأنَّ الزائد مؤكِّد، ورتبة المؤكِّد مؤخّر عن رتبة المؤكَّد، فإن تأخرت "إنْ" عن "ما" حُكِم بزيادتها وتأكيدها لـ"ما" كما في البيت الشاهد [7].

والذي أراه حمل زيادتها بعد "ما" المصدرية التوقيتية على الضرورة؛ لأنَّه لم يسمع ذلك إلا في هذا البيت.

٨. زيادة "إنْ" بعد "ما" الموصولة:

قد تزاد "إنْ" بعد "ما" الموصولة لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية [8]، كقوله:

يُرَجِّي المرءُ مَا إنْ لا يَراهُ وَيَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ [9]

أراد: يُرَجِّي المرءُ مَا لا يَراه، فزاد "إنْ" بعد "ما" وهي اسم موصول لشبهها في اللفظ بـ"ما"

---

(١) انظر: ضرائر الشعر ص٦١.

(٢) انظر: شرح الكتاب (٥ / ١٨٨أ-١٨٨ب).

(٣) انظر: الأزهية ص٩٦.

(٤) انظر: المفضل (باب الحروف) ص٢٧٦.

(٥) شرح الكتاب (٥ / ١٨٨أ-١٨٨ب).

(٦) انظر: الحاشية الهندية (١/ ١٤ب).

(٧) انظر: شرح أبيات المغني (١/ ١١٤).

(٨) انظر: الحلبيات ص٢٦٨-٢٦٩، البغداديات ص٢٨١، الإغفال (٢/ ٢١٥)، ضرائر الشعر ص٦٢، شرح التسهيل (١/ ٣٧١)، المساعد (١/ ٣٤٢).

(٩) سبق تخريجه.

النافية. وهو مخصوص بالضرورة [1].

وخرَّج عليه بعضهم [2] قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [3]، والصحيح أنَّ "إنْ" هنا نافية وليست زائدة، والمعنى: مكناهم في الذي ما مكناكم فيه من القوة وسعة الأرزاق [4]، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [5]، وقوله: ﴿ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [6]، وقوله: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ [7].

٩. دخول لام الابتداء بعد "إنَّ" التي بمعنى "نَعَمْ":

قرأ ابن عامر والمدنيون والكوفيون إلا عاصمًا: ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [8] بتشديد نون "إنَّ"، ورفع "هَٰذَٰن" [9]. وقد توسع النحاة في الجواب عن هذه القراءة بما ليس هذا موضعه [10]. وما يهمنا هو قول بعضهم: إنَّ "إنَّ" هنا بمعنى "نَعَمْ" [11]، و"هَٰذَٰن" مبتدأ، و"لَسَٰحِرَٰن" خبره. فقد اعترض عليه بأنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إلاّ إذا كان مؤكدًا بـ"إنَّ" المكسورة [12]. وأجيب عنه بأنَّها دخلت بعد "إنَّ" هذه لشبهها في اللفظ بـ"إنَّ" المؤكدة [13].

---

(١) انظر: ضرائر الشعر ص٦٢، الارتشاف ص٢٣٩٣.

(٢) انظر: الكشاف (٥/ ٥٠٧-٥٠٨)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٣٧٢)، التبيان في إعراب القرآن ص١١٥٨.

(٣) سورة الأحقاف، من الآية (٢٦).

(٤) انظر: الكشاف (٥/ ٥٠٨)، مفاتيح الغيب (٢٨/ ٢٥)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٢٩٩)، البحر المحيط (٨/ ٦٥)، الدر المصون (٦/ ١٤٢).

(٥) سورة الروم، من الآية (٩).

(٦) سورة غافر، من الآية (٨٢).

(٧) سورة مريم، من الآية (٧٤).

(٨) سورة طه، من الآية (٦٣).

(٩) انظر: السبعة ص٤١٩، التذكرة في القراءات ص٥٣٤، الاختيار ص٥٤٢.

(١٠) انظر هذه الأجوبة في: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٤-٤٧)، البحر المحيط (٦/ ٢٣٨)، الدر المصون (٥/ ٣٥-٣٦).

(١١) هذا قول المبرد والزَّجَّاج والأخفش الصغير. انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٦٣)، إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٤)، البحر المحيط (٦/ ٢٣٨).

(١٢) انظر: كشف المشكلات (٢/ ٩٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٤٥)، التبيان في إعراب القرآن ص٨٩٥.

(١٣) انظر: مغني اللبيب (١/ ٢٤١) (٦/ ٦٤٨)، روح المعاني (٦/ ٥٣٤).

وقيل: إنَّ هذه اللام زائدة وليست للابتداء [1]. وضعِّف هذا القول بأنَّ زيادة اللام في الخبر خاصَّةٌ بالشعر [2].

وقيل: إنَّها داخلة على مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: لهما ساحران [3]. وضعِّف بأن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين [4].

وأقرب هذه الأجوبة عندي إلى الصواب هو الأوَّل [5]؛ لأن الشبه اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه كما ذكر ابن جني، وهذا -في نظري- قد يكون مسوغًا لدخول اللام على خبر المبتدأ في هذه الآية بناءً على القول السابق، وإن كان الراجح عندي في تخريج هذه القراءة أنَّها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائمًا [6].

١٠. دخول لام الابتداء على"ما" النافية:

قد تدخل لام الابتداء على"ما" النافية حملاً لها في اللفظ على"ما" الموصولة [7]، كقول النابغة الذبياني:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحْنِي فَكَيْفَ ومِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي [8]

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: لمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ، أي: للَّذي تصنعه حسنٌ [9]. وقد صَرَّح أبو علي الفارسي بشذوذ ذلك [10]. والأجود أن تجعل اللام في البيت زائدةً [11].

١١. بناء النكرة مع"لا" الزائدة:

قد تُبنى النكرة مع"لا" الزائدة تشبيهًا لها بـ"لا" النافية للجنس [12]، كقول الفرزدق:

---

(١) انظر المصدرين السابقين.

(٢) انظر: التبيان ص٨٩٥، الدر المصون (٥ / ٣٥)، مغني اللبيب (١/ ٢٤٢).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣ / ٣٦٣)، إعراب القرآن للنحاس (٣ / ٤٦).

(٤) انظر: الإغفال (٢/ ٤٠٩).

(٥) انظر: الخصائص (١/ ١١٠).

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣ / ٤٥)، شرح الهداية (٢/ ٤١٧)، اللسان(١٣/ ٣١) "أنن".

(٧) انظر: الأصول (١/ ٤٣٥)، الحلبيات ص٢٦٨، البغداديات ص٢٨١، سر الصناعة ص٣٧٧، شرح الجمل لابن الضائع (٢/ ١١٥)، رصف المباني ص٢٤٣، مغني اللبيب (٦ / ٦٤٥-٦٤٦).

(٨) من الوافر، وهو في ديوانه. ويروى: "وَمَا أَغْفَلْتُ"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص١٤٧، الوساطة بين المتنبي وخصومه ص١٩٠، شرح ديوان المتنبي للواحدي ص٥٧٧، تذكرة النحاة ص٦٢٥.

(٩) انظر: مغني اللبيب (٦ / ٦٤٦).

(١٠) انظر: البغداديات ص٢٨١.

(١١) انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ص١٤١-١٤٢، شرح أبيات المغني (٨ / ٥٦).

(١٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٥٩) (٣/ ٣٨)، شرح الرضي (١/ ٨١٩)، المساعد (١/ ٣٤٢)، تمهيد القواعد (٣/ ١٤١٠)، الهمع (١/ ٤٧٠).

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لهَآ إِذَنْ لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا [1]

فبنى "ذنوب" على الفتح مع أن "لا" -هنا- زائدة وليست نافية، وذلك شاذٌّ عند أهل العربية [2].

ووجه كونها زائدةً " أن المعنى المستفاد منها مستفادٌ من "لو"، لأن "لو" شرطها ممتنعٌ، والفرض أنَّه منفيٌّ بـ"لمَ" وامتناع النفي إثبات، فَدلَّ على إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم، لأنَّ جواب "لو" إذا كان مثبتًا في نفسه يكون منفيًا بعد دخول "لو" "[3].

١٢. استعمال "قَطُّ" بعد "ما" المصدرية:

تختص "قَطُّ" بالنفي، نحو: ما رأيته قَطُّ [4].وقد جاءت غير مسبوقة بنفي في قول حارثة جابن وَهْبٍ الخزاعي ﷺ: (صلى بنا النبي ﷺ ونحن أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ بِمِنًى ركعتين)[5].

فقيل: الذي جوَّزه مراعاة لفظة "ما" في قوله: (ما كُنَّا قَطُّ) وإن كانت غير نافية [6].

وقيل: إنَّ "قَطُّ" في هذا الحديث متعلقٌ بمحذوف منفيٍّ، أي: وما كنا أكثر من ذلك قَطُّ [7].

وذهب ابن مالك إلى جواز استعمالها بدون نفي، واستدل على ذلك بما ورد في هذا الحديث [8]، وقال: " وهو مما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي، نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر "[9].

والذي أراه جواز استعمالها غير مسبوقة بنفي بقلة، لأنَّ له شواهد من السنة النبوية، كحديث أبي موسى الأشعري ﷺ: (فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ

---

(١) من البسيط، وهو في: ديوانه (١/ ٢٣٠)، تفسير الطبري (٤/ ٤٤٤-٤٤٥)، خزانة الأدب (٤/ ٣٠)، موارد البصائر ص٥١٢.

(٢) انظر: شرح اللمحة البدرية (٢/ ٥٨)، شرح الأشموني (٢/ ٧)، خزانة الأدب (٤/ ٣٠)، الدرر (٢/ ٢٢٧)

(٣) التصريح (٢/ ١٠٧-١٠٨).

(٤) انظر: حروف المعاني ص٣٥-٣٦، المفصل ص٢١٦، الهمع (٢/ ١٥٨).

(٥) رواه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه (٢/ ٥٩٧) ح(١٥٧٣). ورواه الطيالسي في مسنده ص١٧٤ ح(١٢٤٠) بلفظ: (ونحن أكثر ما كنا وآمنه)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٦) انظر: مغني اللبيب (٦/ ٦٥٤)، الخزانة (٧/ ١٢٦).

(٧) انظر: فتح الباري (١/ ٣٥) (٢/ ٥٦٤)، عمدة القاري (٩/ ٢٩٩)، مرقاة المفاتيح (٨/ ٤٤٩).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢١)، شواهد التوضيح ص٢٤٨.

(٩) شواهد التوضيح ص٢٤٨.

قَطُّ يَفْعَلُهُ)[1]، وحديث المسيح الدجال: (فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا)[2]، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما: (إِنَّ أَزْوَاجَ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيُغَنِّينَ أَزْوَاجَهُنَّ بِأَحْسَنِ أَصْوَاتٍ سَمِعَهَا أَحَدٌ قَطُّ)[3]، وحديث عقبة بن عامر ﷺ: (فَيَثُورُ مِنْ مَجْلِسِي أَطْيَبُ رِيحٍ شَمَّهَا أَحَدٌ قَطُّ حَتَى آتِيَ رَبِي)[4]، وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: (فَتَخْرُجُ كَأَطْيَبِ رَائِحَةٍ وَجَدَهَا أَحَدٌ قَطُّ بِأَنْفِهِ)[5].

١٣. حذفُ فاعل صيغة التعجب "أفْعِلْ":

ذهب بعضهم إلى أنَّ فاعل صيغة التعجب "أفْعِلْ" مضمرٌ فيه وإن كان بمعنى الفعل الماضي حملاً له في اللفظ على صورة الأمر في نحو: أُمْرُرْ بزيدٍ [6].

ومذهب كثيرٍ من النحويين [7] أنَّ فاعله المجرور بالباء الزائدة، وزيادتها لازمةٌ إصلاحًا للفظ؛ لأنَّ "أفْعِلْ" أمراً لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، فالمجرور مرفوع المحل، ولا ضمير في "أفْعِلْ"، والهمزة للصيرورة، فأصل "أَحْسِنْ بزيدٍ": أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ، كقولهم: أبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقلٍ.

وقد ضُعِّفَ هذا المذهب والذي قبله بأوجه، منها [8]:

١- أنَّ استعمال الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، والمعهود عكسه، نحو: اتَّقَى امرؤٌ ربَّه.

٢- أنَّ استعمال "أفْعَلَ" بمعنى: صار قليل، ولو كان منه لجاز: أَلْحِمْ بزيدٍ، وأَشْحِمْ بزيدٍ.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (١/ ٣٦٠) ح(١٠١٠).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٦٣) ح(٢٩٤٢)، وأبو داود في سننه (٤/ ١١٨) ح(٤٣٢٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٣٨٩) ح(٩٥٨).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٣٥) ح(٧٣٤)، والمعجم الأوسط (٥/ ١٥٠) ح(٤٩١٧)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٤١٩).

(٤) رواه بهذا اللفظ الدارمي في سننه (٢/ ٤٢١) ح(٢٨٠٤)، ورواه الطبراني بدون "قَطُّ" في المعجم الكبير (١٧/ ٣٢٠) ح(٨٨٧).

(٥) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٥٦٦) ح(٦٧٠٢)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣٢٨) بلفظ:

(كأطيب رائحة مسك وجدها أحدكم بأنفه).

(٦) انظر: مغني اللبيب (٦/ ٦٤٧).

(٧) انظر: الأصول (١/ ١٠١)، البغداديات ص١٦٥-١٦٦، شرح اللمع للثمانيني ص٦٨٩، المقتصد ص٣٧٦، أسرار العربية ص٨١-٨٢، المتبع ص٥٤١، شرح الإيضاح للعكبري ص٤٨٠، وص٤٨٧-٤٨٩، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٩٥٨-٩٥٩، الجنى الداني ص٤٧.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ١١٠)، شرح الرضي (٢/ ١٠٩٧)، التصريح (٢/ ٣٧٤).

٣- أنَّ زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطّرد زيادتها في المفعول.

وذهب جماعة منهم الفراء [١]، وابن كيسان [٢]، والزجاج [٣]، والزمخشري [٤] إلى أنَّ "أَفْعِلْ" أمرٌ حقيقةً، والهمزة للنقل، والمجرور في محل نصب على المفعولية، والفاعل ضميرٌ مستتر في "أَفْعِلْ"، واختلفوا في مرجع الضمير، فقيل: الضمير للمصدر الدال عليه الفعل، كأنَّه قيل: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ، أي: الْزَمْه ودُمْ به، وقيل: الضمير للمخاطب، كأنَّه قيل: أحسن يا مخاطب به، أي: احكم بحسنه.

وضُعِّف هذا المذهب بأوجه، منها [٥]:

١- أنَّه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به متعجبًا، كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفًا، ولا خلاف في كونه متعجبًا.

٢- أنَّه لو كان أمرًا لزم إبراز ضميره.

٣- أنَّه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال ما وجب لـ"أَقِمْ" و"أَبِنْ".

٤- أنَّه لو كان مسندًا إلى ضمير المصدر لقيل: أسهلي في قولهم: أسهل به، لأنَّ المصدر السهولة.

٥- أنَّه لو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب لم يَلِه ضمير المخاطب في نحو: أَحْسِنْ بك.

والراجح عندي ما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين من أنَّه أمرٌ في اللفظ خبرٌ في المعنى، وأنَّ فاعله المجرور بالباء الزائدة، لأنَّ الكلام إذا كان مستقلاً بنفسه كان أولى مما يفتقر إلى إضمار [٦].

أمَّا قولهم: " إن استعمال الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد " فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [٧]، فقد قيل: إنَّ قوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ لفظه لفظ الأمر، ومعناه الماضي، والمعنى: مدَّ له الرحمن [٨].

---

(١) انظر: التسهيل ص١٣٠، شرح التسهيل (٣/ ٣٣)، شرح الرضي (٢/ ١٠٩٧)، الارتشاف ص٢٠٦٧.

(٢) انظر: الإفصاح لابن الطراوة ص٤٥، التذييل والتكميل (٣/ ١٧٩أ)، التصريح (٣/ ٣٧٣).

(٣) انظر: المتبع ص٥٤١، اللباب (١/ ٢٠٣)، شرح المفصل (٧/ ١٤٨)، المساعد (٢/ ١٤٩،١٥٠-١٥١).

(٤) انظر: المفصل ص٣٦٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٣-٣٤)، توضيح المقاصد ص٨٨٨، التصريح (٣/ ٣٧٥)، الهمع (٣/ ٣٨-٣٩).

(٦) انظر: أسرار العربية ص٨٢.

(٧) انظر: سورة مريم، من الآية (٧٥).

(٨) انظر: الكشاف (٤/ ٤٨)، كشف المشكلات (٢/ ٨٣)، الفريد في إعراب القرآن (٣/ ٤١٤).

ومن ذلك -أيضًا- قوله عليه السلام: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[1]، أي: تبوأ مقعده من النار[2].

ومنه -أيضًا- قوله ﷺ: (إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)[3]، أي: من لم يستح صنع ما شاء[4].

أما قولهم: " إنَّ استعمال "أَفْعَلَ" بمعنى: صار قليل، ولو كان منه لجاز: أَلْحِمْ بِزيدٍ " فالجواب عنه: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ "أَفْعَلَ" بمعنى: صار قليل، فكثرة ذلك لا تخفى على المتتبع[5]، أمَّا قولنا: "أَلْحِمْ بزيدٍ" فعلى معنى التعجب جائز لا محذور منه، وعلى معنى آخر لا يجوز[6].

نعم ما ذكر من قلّة زيادة الباء في الفاعل مما لا كلام فيه، لكن زيادتها -هنا- في الفاعل لأمرٍ لازم وهو التفريق بين لفظ الأمر الذي للتعجب ولفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب[7].

١٤. بناء "أيّ" في الاختصاص:

ذكر ابن هشام في المغني[8] أنَّ " أيًّا" في الاختصاص حقُّها النصب، لكنها بُنيت على الضم تشبيهًا لها في اللفظ بـ"أي" في النداء وإن انتفى موجب البناء.

قال سيبويه: قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، جرى على صورة النداء ولا نداء[9].

وقيل: وجه بنائها على الضم استصحاب حالها في النداء بأن نقلت بحالها عن النداء واستعملت في غيره[10].

وذهب الأخفش إلى أنَّ "أيًّا" - هنا- منادى، قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر ﷺ: "كل الناس أفقه منك يا عمر"[11]. قال: وهذا أولى من أن تخرج "أي" عن بابها[12].

---

(١) هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه (١/ ٤٣٤). ومسلم في صحيحه (١/ ١٠). وأحمد في مسنده (١/ ٧٨).

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٦٠). معجم ابن الأعرابي (٢/ ٣٢٨). تهذيب اللغة (٢/ ٢٥) "صنع".

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٥/ ٢٢٦٨). وأحمد في مسنده (٤/ ١٢١). والشهاب في مسنده (٢/ ١٨٧).

(٤) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٢٥٧). المحصول للرازي (٢/ ٥١). المغني لابن قدامة (١٠/ ١٧٠).

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي (١/ ٨٨). روح المعاني (٦/ ٢٤٢).

(٦) انظر: روح المعاني (٦/ ٢٤٢).

(٧) انظر: المقتصد (١/ ٣٧٧). أسرار العربية ص٨١. شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٤٨).

(٨) انظر (٦/ ٦٤٨-٦٤٩).

(٩) انظر: الكتاب (٣/ ١٧٠).

(١٠) انظر: حاشية الصبان (٣/ ١٨٧).

(١١) انظر هذا القول في: العقد الفريد (٨/ ٧٣). تمهيد الأوائل ص٥٠١. كشف الخفاء (١/ ٤٦٦).

(١٢) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٣٩ب). توضيح المقاصد ص١١٥١. الهمع (٢/ ٢٣).

وردَّ بأنَّ بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف، نحو: نحن العرب، وبك الله [1].

وذهب السيرافي إلى أنَّ "أيًّا" في الاختصاص معرب، وهو خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر محذوف [2]. ولا شك أنَّ مثل هذا لا معوَّل عليه لما فيه من التكلف.

ومذهب الجمهور أنَّه مبني على الضم في محل نصبٍ بفعل الاختصاص محذوفًا [3].

١٥. توكيدِ الفعلِ المضارع بالنونِ بعد "لا" النافية:

قد يُؤكّد الفعل المضارع بالنون بعد "لا" النافية حملاً لها في اللفظ على "لا" الناهية [4]، نحو: أعجبني رجلٌ لا يَقُومَنَّ غدًا. وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [5]، وقول الشاعر:

فَرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتي ... كنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرةٍ بعَسِيلِ [6]

وقول النمر بن تَوْلب:

فلا الجارَةُ الدُّنْيا بها تَلْحَيَنَّها ... ولا الضَّيفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ [7]

وقول الآخر:

فلا ذَا نعيمٍ يُتْرَكَنْ لِنَعِيمِهِ ... وإنْ قَالَ فَرِّطْني وَخُذْ رِشْوَةً أبَى

ولا ذَا بَئيسٍ يُتْرَكَنْ لِبُؤْسِهِ ... فَيَنْفَعُهُ شَكْوٌ إليْهِ إنِ اشْتَكَى [8].

ومذهب الجمهور عدم جواز ذلك [9]. وأجازه ابن جني [10]. ووافقه جماعة من النحويين

---

(١) انظر: التذييل والتكميل (٤ / ٢٣٩ب)، الهمع (٢ / ٢٣).

(٢) انظر: شرح الكتاب (٣ / ٦١أ).

(٣) انظر: الارتشاف ص٢٢٤٧، توضيح المقاصد ص١١٥١،التصريح (٤ / ١٢٤).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣ / ٢١٠)، شرح الكافية الشافية ص١٤٠٣، مغني اللبيب (٣ / ٣٢٦) (٦ / ٦٤٦-٦٤٧).

(٥) انظر: سورة الأنفال، من الآية (٢٥).

(٦) من الطويل، لم أقف على قائله، ويروى "لا أكون"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: معاني القرآن للفراء (٢ / ٨٠)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٢٥٠)، شرح عمدة الحافظ ص٣٢٨، اللسان (١١/ ٤٤٧) "عسل".

(٧) من الطويل، وهو في: ديوانه ص٩٢، وشرح التسهيل (٣ / ٢١٠)، وشرح شواهد المغني ص٦٢٨.

(٨) من الطويل، وردا في: الأغاني (١٠/ ٢٠١)، ومعجم البلدان (٢ / ٥٠٦) منسوبين إلى حنظلة الطائي برواية أخرى، وهي:

فلا ذا غِنى يرجئن عن فضل ماله ... وإن قال أخّرني وخذ رِشوةً أبى

ولا عن فقير يأتخرن لفقره ... فتنفعه الشكوى إليهنّ إن شكا

والرواية الأولى في: التذييل والتكميل (٥ / ٣٤ب)، البحر المحيط (٤ / ٤٧٧)، الدر المصون (٣ / ٤١١).

(٩) انظر: البحر المحيط (٤ / ٤٧٧)، الدر المصون (٣ / ٤١١).

(١٠) انظر: اللمع ص٢٦١. وانظر: الارتشاف ص٦٥٧. توضيح المقاصد ص١١٧٧. المساعد (٢ / ٦٨٨).

منهم الثمانيني [1]، وابن مالك [2]، وابنه بدر الدين [3]، وابن عقيل [4]. وحجة هؤلاء الشواهد السابقة [5].

وقد تأوَّل المانعون الآية فقالوا: "لا" ناهية، والجملة محكية بقولٍ محذوف هو صفة "فتنة".

وقيل: "لا" ناهية -أيضًا- وتمَّ الكلام عند قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً﴾، ثم ابتدأ نهيَ الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة، فهو نهي محوَّل كما قالوا: لا أرَيَنَّك ههنا.

وقيل: " لَّا تُصِيبَنَّ " هو على معنى الدعاء. وقيل: هو جواب قسمٍ محذوف، والجملة القسمية صفة لـ " فِتْنَةً "، أي: فتنة والله لا تصيبن. وقيل غير ذلك [6].

أما الشواهد الشعرية فحملوها على الضرورة [7].

والذي أراه جواز توكيده بالنون؛ لأمور:

أحدهما: وروده في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد، ومنه -أيضًا- قول النابغة الذبياني:

لا أعْرِفَنَّكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا ... في جُفِّ تَغْلِبَ وَارِدِي الأمْرَارِ [8]

وقول الأقيشر:

لا أشْرَبَنْ أبَدًا رَاحًا مُسَارَقَةً ... إلا مَعَ الغُرِّ أبْنَاءِ البَطَارِيقِ [9]

الثاني: سلامة رأي المجيزين من التقدير في الآية مع موافقته لظاهرها، والقرآن يجب أن يُحمل على ظاهره إلا أن تقوم حجة تصرفه عن ذلك.

الثالث: أنَّه إذا جاز أنْ يُؤكّد المنفي بـ"لا" مع انفصاله في قول النّمر بن تَوْلب: " فلا الجارَةُ الدَّنْيا بها تَلْحَيَنَّها "، وقول الآخر: " فلا ذَا نعيمٍ يُترَكَنْ لنَعِيمِهِ ". وقوله: " ولا ذَا بَئيسٍ يُتْرَكَنْ

---

(١) انظر: شرح اللمع ص٨٩٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣ / ٢١٠)، شرح الكافية الشافية ص١٤٠٣-١٤٠٤.

(٣) انظر: شرح الألفية له ص٦٢٤.

(٤) انظر: شرح الألفية له (٢ / ٦٥٦).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٠٣-١٤٠٤، شرح الرضي، (٢ / ١٤٤٣)، التذييل والتكميل (٥ / ٣٤أ-٣٤ب).

(٦) انظر: البحر المحيط (٤ / ٤٧٧-٤٧٨)، توضيح المقاصد ص١١٧٧، شرح الأشموني (٣ / ٤٠٧-٤٠٨).

(٧) انظر: الارتشاف ص٦٥٧، الدر المصون (٣ / ٤١١)، المساعد (٢ / ٦٦٨)، الهمع (٢ / ٥١٢).

(٨) من الكامل، وهو في: ديوانه ص١٠٠، وجمهرة اللغة (١ / ٩٠) "جفف"، ولسان العرب (٥ / ١٧١) "مرر"، والخزانة (٦ / ٣١٣).

(٩) من البسيط، ويروى "لا تَشْرَبَنْ" ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٦٠، الأغاني(١١ / ٢٧٧)، الحُلل في شرح أبيات الجمل ص١٥٩، الحماسة البصرية (٢ / ٧٥).

لِبُؤْسِهِ"، فأن يؤكد المنفي غير المفصول أحقّ وأولى [1].

١٦. توكيد "أفْعِل" في التعجب بالنون:

قد تلحق نون التوكيد "أفْعِل" في التعجب وإن كان بمعنى الماضي حملاً له على فعل الأمر [2]، كقول الشاعر:

ومُسْتَخْلِفٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمَةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا [3]

أراد: وأحرين، فأبدل النون الخفيفة ألفًا للوقف [4].

وقد صرَّح ابن مالك [5] وأبو حيان [6] وابن هشام [7] وغيرهم [8] بشذوذ ذلك؛ لأنَّ "أفْعِل" في التعجب بمعنى الماضي، والنون تخلص مدخولها للاستقبال، وذلك يُنافي المضيّ [9].

هذا عند من يرى أن "أفْعِل" صورته أمرٌ ومعناه الماضي [10]. أما من يرى أنَّه أمر في اللفظ والمعنى [11] فلا إشكال في جواز ذلك عنده.

والراجح عندي القول الأوَّل؛ لسلامته مما يرد على الثاني من الإشكالات [12]، ومنها:

١- أنَّه لو كان أمرًا حقيقة لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين.

٢- أنَّه لو كان أمرًا حقيقة لجاز أنْ يجاب بالفاء وأن يجزم جوابه.

٣- أنَّه لو كان الناطق به آمرًا بالتعجب لم يكن متعجبًا، كما لا يكون الآمر بالحلف والنداء والتشبيه حالفًا ولا مناديًا ولا مشبّهًا، ولا خلاف في كون الناطق بـ"أفْعِل" المذكور متعجبًا.

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٠٤، البحر المحيط (٤ / ٤٧٧)، الدر المصون (٣ / ٤١١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣ / ٣٨)، شرح الكافية الشافية ص١٤١١، شرح الأشموني (٣ / ٤١٢).

(٣) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: تهذيب اللغة (٨ / ١٤٧) "غضا"، المخصص (٧ / ١٣١)، الدرر (٥ / ١٥٩).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤١١، شرح أبيات المغني (٦ / ٣٩)، الدرر (٥ / ١٥٩).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤١١.

(٦) انظر: الارتشاف ص٦٥٣، التذييل والتكميل (٥ / ٣٣أ).

(٧) انظر: مغني اللبيب (٤ / ٢٦٠).

(٨) انظر: المساعد (٢ / ٦٦٦)، الهمع (٢ / ٥١٢-٥١٣)، شرح الأشموني (٣ / ٤١٢).

(٩) انظر: مغني اللبيب (٤ / ٢٦٠)، التصريح (٤ / ١٧٩)، حاشية الصبان (٣ / ٢١٣).

(١٠) هذا مذهب الجمهور. انظر: الأصول (١/ ١٠١)، البغداديات ص١٦٥-١٦٦، شرح اللمع للثمانيني ص٦٨٩، المقتصد ص٣٧٦، أسرار العربية ص٨١-٨٢، المتبع ص٥٤١، شرح الإيضاح للعكبري ص٤٨٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص٩٥٨.

(١١) حُكِي هذا المذهب عن الفراء والأخفش وابن كيسان والزجاج وغيرهم. انظر: الإفصاح لابن الطراوة ص٤٥، اللباب (١/ ٢٠٣)، شرح المقدمة الكافية ص٩٢٩، شرح التسهيل (٣ / ٣٣)، الارتشاف ص٢٠٦٧.

(١٢) انظر: أسرار العربية ص٨١، المتبع ص٥٤١، اللباب (١/ ٢٠٣)، شرح التسهيل (٣ / ٣٣-٣٤)، شرح الألفية لابن القواس ص٩٦٠، التصريح (٣ / ٣٧٥)، الهمع (٣ / ٣٨-٣٩).

٤- أنَّه يليه ضمير المخاطب، نحو: أحْسِنْ بِك، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعلٍ واحدٍ في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد.

٥- أنَّه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال إذا كانت عينه ياء أو واوًا ما وجب لـ"أبِنْ" و"أقِمْ" ونحوهما.

١٧. كسر نون التوكيد بعد ألف الاثنين:

إذا وقعت نون التوكيد بعد ألف الاثنين فإنَّه يجب كسرها [١]، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [٢]، وإنما كسرت تشبيهًا لها بنون التثنية في زيادتها آخرًا بعد ألفٍ زائدة [٣]، فأشبهت نون الاثنين في نحو: تضربان، وكذا النون في الاسم المثنى نحو: الزيدانِ.

١٨. منع "أشياء" من الصرف:

وردت كلمة "أشياء" ممنوعة من الصرف في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾ [٤].

ومذهب الكسائي [٥] أنَّها منعت من الصرف تشبيهًا لها بما آخره ألف تأنيث ممدودة، نحو: صحراء وحمراء؛ لأنَّ وزنها عنده "أفعال".

ووجه شبهها بحمراء ونحوه أنه يقال في جمعها: أشَاوَى وأشْيَاوات، كما يقال في جمع صحراء وحمراء: صحارى وصحراوات وحمراوات [٦].

ورُدَّ بأنَّه قد جمع هذا الجمع ما يماثلها ولم يمنع من الصرف، قال الفراء: " قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأعِيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء تجري، فلو منعت أشياء الجَرْي لجمعهم إياها أشياوات لم أجر أسماء ولا أبناء؛ لأنهما جُمِعتا أسماوات

---

(١) انظر: المقتضب (٣/ ٢٣)، التسهيل ص٢١٦، التصريح (٤/ ١٩٨).

(٢) سورة يونس، من الآية (٨٩).

(٣) انظر: المقتضب (٣/ ٢٣)، الأصول (٢/ ٢٠١)، اللباب (٢/ ٧٠)، شرح المقدمة الكافية ص١٠١٥، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤١٧)، شرح الرضي (٢/ ١٤٤٠)، تمهيد القواعد (٨/ ٣٩٤١)، المقاصد الشافية (٥/ ٥٦٦)، التصريح (٤/ ١٩٨).

(٤) سورة المائدة، من الآية (١٠١).

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٢)، المنصف (٢/ ٩٥-٩٦)، شرح الملوكي ص٣٧٨، الدر المصون (٢/ ٦١٧).

(٦) انظر مصادر الحاشية السابقة.

وأبناوات "[1].

وقيل: ترك صرفه لكثرة الاستعمال [2].

قال العكبري: " وهذا بعيدٌ جدًا؛ لأن كثرة الاستعمال لا توجب منع الصرف عند الجميع "[3].

وقيل: منع من الصرف في الآية السابقة كراهة توالي مقطعين متماثلين؛ إذ لو صُرف لقيل: عن أشياءٍ إنْ، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع "إنْ"[4].

وُرِدَّ ببعض الآيات القرآنية التي تكرر فيها المقطع "إنْ" ولم يكن ذلك سببًا للمنع من الصرف [5]، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴾ [6]، وقوله سبحانه: ﴿ وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ﴾ [7].

وإنما قال: إنَّ وزنه "أفعال"، لأنه جمع "شيء"، و"شيء" على وزن "فَعْل"، و"فَعْل" إذا كان معتل العين فإنه يجمع على "أفعال"، نحو: بيت وأبيات وسيف وأسياف [8].

وُرِدَّ بأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن تكون منصرفة كأسماء وأبناء وأعباء [9].

وذهب البصريون [10]، والفراء [11] من الكوفيين إلى أنَّها منعت من الصرف لكونها مختومة بألف التأنيث الممدودة.

ووزنها عند جمهور البصريين "لَفْعَاء"[12]، وأصلها: شيئاء -بهمزتين- على وزن "فَعْلاء"،

---

(١) معاني القرآن (١/ ٣٢١).

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٦٧).

(٣) اللباب (٢/ ٣٦٧).

(٤) انظر: أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي ص١٥٤.

(٥) انظر: أقوال العلماء في صرف "أشياء" ص٨٩، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، الآداب (١).

(٦) سورة يس، من الآية (١٥).

(٧) سورة الملك، من الآية (٩).

(٨) انظر: الإنصاف ص٨١٤، المسألة (١١٨).

(٩) انظر: الإنصاف ص٨١٩، الممتع ص٥١٣-٥١٤، الدر المصون (٢/ ٦١٧).

(١٠) انظر: المنصف (٢/ ٩٤-٩٥)، شرح الملوكي ص٣٧٦-٣٧٧، شرح الشافية للرضي (١/ ٢٨-٣٠)، الدر المصون (٢/ ٦١٥، ٦١٦).

(١١) انظر: معاني القرآن (١/ ٣٢١).

(١٢) انظر: العين (٦/ ٢٩٦-٢٩٧) "شيء"، الكتاب (٤/ ٣٨٠-٣٨١)، معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢١٢)، الإنصاف ص٨١٣.

فاستَثقلوا اجتماع همزتين بينهما حاجزٌ غير حصين، فقلبوا بتقديم الهمزة التي هي اللام على الفاء وهي الشين، فقالوا: أشياء [1]. وقالوا: " إذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة، فقالوا: "أيِسَ" في "يَئس"، و"بِئْرٌ مَعِيْقَةٌ" في "عَمِيقة" .... وما أشبه ذلك مما لايؤدي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدي إليه؟! فلهذا قلنا: وزنها "لَفْعَاء" "[2].

وهي عندهم اسم جمع وليست بجمع تكسير، بدليل أنهم جمعوها على: أشَاوَى وأشْياوات، كما قالوا في جمع صحراء: صحارى وصحراوات [3].

واعترض عليه بأنَّ القلب خلاف الأصل، وأنه لم يرد إلا ضرورة أو في قليل من الكلام [4]. أما الزعم بأنَّها اسم جمع لا جمع تكسير فأمر ينقضه وجود مفرد هو"شيء"، فإن لم تكن "أشياء" جمع تكسير لـ"شيء" فما جمع التكسير لها؟! [5].

ووزنها عند الفراء [6] والأخفش [7] "أفْعَاء"، حذفوا الهمزة التي هي لام استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف، وكان الأصل: "أشيئاء". ويخالف الفراءُ أبا الحسن في مفرد "أشياء"، فمذهب الفراء أنَّ مفرده "شَيِّئ" على وزن "فَيْعَل"، فخفف كما خفف "هيِّن" و"لَيِّن" في قولهم: هَيْن وَلَيْن، إلا أن شيئًا ألزم التخفيف، ولما كان أصله "فَيْعِل" جمعوه على "أفعلاء"، كَهَيِّن وأهْوِناء وليِّن وألْيِنَاء. ومذهب الأخفش أنَّ واحده "شيء" بالتخفيف، وجُمع "فَعْل" على "أفْعلاء" كما جُمع على "فُعَلاء" في: سَمْح وسُمَحَاء، وفُعلاء نظير أفْعِلاء [8].

وضُعِّف مذهبهما من أوجه:

أحدهما: القول بأنَّ "شيئًا" أصله "شَيِّئ" مجرد دعوى لا دليل عليها، ثم لو كان الأمر كما زعم لجاء ذلك في شيء من كلامهم [9].

---

(١) انظر: الإنصاف ص٨١٤، شرح الشافية للرضي (١/ ٢٩).

(٢) الإنصاف ص٨١٥.

(٣) انظر: الإنصاف ص٨١٦، ٨١٨، شرح الملوكي ص٣٧٨.

(٤) انظر: الدر المصون (٢/ ٦١٥).

(٥) انظر: أقوال العلماء في صرف "أشياء" ص٧٣، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، الآداب (١).

(٦) انظر: معاني القرآن (١/ ٣٢١). وانظر: المنصف (٢/ ٩٦)، المناهج الكافية ص١٤٦.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢١٢)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٠٥)، التبيان في إعراب القرآن ص٤٦٣.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٠٥)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٠٦)، الممتع ص٥١٣، شرح ألفية ابن معطٍ ص ١٢٤٣.

(٩) انظر: المنصف (٢/ ٩٦-٩٧)، الإنصاف ص٨١٨، شرح الملوكي ص٣٨٠.

الثاني: أنَّ "أفْعِلاء" لا يكون جمعًا لـ"فَعْل" ولا لـ"فَيْعِل". فأما قولهم: "هَيِّن وأهوناء" فشاذٌّ لايقاس عليه، ولا حجة للأخفش فيما ذكر من أنَّ "أفْعِلاء" أخت "فُعَلاء"، فكما جمعوا "سَمْحًا" -وهو فَعْلٌ- على "سُمَحاء"، فكذلك جمعوا "شيئًا" -وهو فَعْلٌ- على "أفْعِلاء"؛ لأنَّ فَعْلاً لا يكسر على "أفْعلاء"، وإنَّما يكسر على فُعُول وفِعَال، نحو: فُلُوس وكِعَاب. وأمَّا جمع "سَمْح" على "سُمَحاء" فشاذٌّ لا يقاس عليه مثله، فكيف نظيره؟! [1].

الثالث: مما يدل على أنه ليس بـ"أفْعِلاء" قول العرب في تصغيره: أُشَيَّاء، و"أفْعِلاء" لا يجوز تصغيره على لفظه، وإنما ينبغي أن يُردَّ إلى واحده ويجمع بالألف والتاء [2].

الرابع: أنه لو كان في الأصل "أفعلاء" فإنه ينبغي ألا يجمع على "فَعَالى"؛ لأنَّه ليس في كلام العرب "أفعلاء" جمع على "فَعَالى" فلما جاز جمعه على "فَعَالى" دلَّ على عدم صحة ما ذهبا إليه [3].

هذه أشهر الأقوال في هذه المسألة [4]، ولا يخلو جميعها من التكلف، قال أبو حاتم: "أشياء" أفعال، مثل: "أنباء"، وكان يجب أن تنصرف إلا أنَّها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح "[5]. ولعل أقربها إلى الصواب ما ذهب إليه الكسائي؛ لأنَّه أقلها تعسفًا، فليس فيه إلا الشبه اللفظي، فالحمل عليه - في رأيي- أولى من الحمل على القلب أو الحذف؛ لأنَّهم قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي في أكثر من مسألة [6].

١٩. منع الاسم الموازن للفعل من الصرف:

يُمنع الاسم الموازن للفعل من الصرف مراعاة للشبه اللفظي بينه وبين الفعل في

---

(١) انظر: شرح التصريف للثمانيني ص٤٠٢، الإنصاف ص٨١٨، الممتع ص٥١٥.

(٢) انظر: المنصف (٢/ ١٠٠-١٠١)، شرح الشافية للرضي (١/ ٣٠)، المناهج الكافية ص١٤٧.

(٣) انظر: الإنصاف ص٨١٨، المناهج الكافية ص١٤٧.

(٤) انظر هذه المسألة بالتفصيل في: المنصف (٢/ ٩٤-١٠١)، الإنصاف ص٨١٢-٨٢٠ المسألة (١١٨)، شرح الملوكي ص٣٧٦-٣٨٠، الممتع ص٥١٣-٥١٦، الدر المصون (٢/ ٦١٥-٦١٨)، مسائل الخلاف النحوية والتصريفية ص١٣١٩-١٣٣١، أقوال العلماء في صرف "أشياء"، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، الآداب (١) ١٤٢١هـ ص٦٧.

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٤٢-٤٣).

(٦) انظر: الخصائص (١/ ٢١٥)، شرح الكافية الشافية ص١٤٩٥، الدر المصون (٢/ ٦١٧)، الهمع (١/ ١٠٨).

الوزن[1]، والوزن المانع من الصرف هو المختص بالفعل أو الذي الفعل به أولى؛ لكونه غالبًا فيه، أو لكونه مبدوءًا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم [2].

أما الوزن المختص فلا يتصور منعه إلا مع العلمية، وأمَّا الوزن الأولى بالفعل فيمنع تارة مع العلمية وتارة مع الوصفية [3].

ويشترط لمنع الوصف الموازن للفعل من الصرف أصالة الوصفية، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث ، نحو: أحمر، وأصفر، وأسود [4]. أما العلم الموازن للفعل فيشترط لمنعه من الصرف أن يكون وزنه لازمًا باقيًا في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل ، نحو: أحمد، ويزيد[5] .

٢٠. منع "سراويل" من الصرف:

ذهب سيبويه [6] إلى أنَّ "سراويل" اسمٌ مفردٌ أعجمي، لا ينصرف في نكرةٍ ولا معرفةٍ، حملاً على موازنه من العربي، كـ"دنانير" و"مصابيح". وذلك أن بناء "مفاعل" و"مفاعيل" لا يكونان في كلام العرب إلا لجمعٍ أو منقولٍ من جمعٍ، فَحَقٌّ ماوازنهما أنْ يُمنعَ الصرف وإنْ فقدت منه الجمعية إذا تَمَّ شبهه بهما [7].

ومن النحويين مَن ذهب إلى أنَّه منقولٌ عن جمع "سِرْوَالة" بمعنى قطعة خرقةٍ، مسمى به المفرد الجنسي [8]، وينشد:

عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ [9]

وذكر الأخفش أنه سمع من العرب "سِرْوَالة"[10]. وقال أبو حاتم: من العرب مَن يقول:

---

(١) انظر: الخصائص (١/ ٢١٥).

(٢) انظر: تمهيد القواعد (٨/ ٣٩٧٨-٣٩٧٩، ٣٩٨١)، التصريح (٤/ ٢٢٢، ٢٤٦-٢٤٨)، الهمع (١/ ١٠٤).

(٣) انظر: المساعد (٣/ ١١-١٢)، تمهيد القواعد (٨/ ٣٩٧٨).

(٤) انظر: التسهيل ص٢١٨، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٨، شرح شذور الذهب ص٥٨٦.

(٥) انظر: التصريح (٤/ ٢٤٩).

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٢٢٩). وانظر: تمهيد القواعد ص٣٩٧٢-٣٩٧٣، الهمع (١/ ٨٨).

(٧) انظر: توضيح المقاصد ص١٢٠٠، شرح الأشموني (٣/ ٤٤٨).

(٨) انظر: المقتضب (٣/ ٣٤٥-٣٤٦)، التبيان في شرح الديوان (١/ ٢٢٧)، التصريح (٤/ ٢١٦)، شرح الأشموني (٣/ ٤٤٩).

(٩) من المتقارب، لم أقف على قائله، وهو في: المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٤٧٢) "سرل"، لسان العرب (١١/ ٣٣٤) "سرل"، الخزانة (١/ ٢٣٣)، الدرر (١/ ٨٨).

(١٠) انظر: الارتشاف ص٨٥٥، توضيح المقاصد ص١٢٠٢، التصريح (٤/ ٢١٧).

"سِرْوال"[1].

وضُعِّف هذا المذهب بما يأتي:

١- كيف تكون "سِرْوَالة" بمعنى قطعة خرقةٍ مع الحكم بأنها واحدة السراويل[2].

٢- لا حجة في البيت؛ لأنه مصنوع، وقيل: قائله مجهول [3].

٣- البيت هجو، ولا مبالغة في الهجو بأنَّ عليه من اللؤم قطعة، إنَّما المرادُ أنَّه تام التردي باللؤم، كما أن السراويل تمام اللبس، إنما "سِرْوَالة" لغة في "سراويل"[4].

٤- لو كان جمعًا مسمًّى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع إلى اسم الجنس، وهو منتفٍ؛ لأن الثابت إنما هو نقل الجمع إلى العلم كما في "مدائن"[5].

٢١. منع صرف المركَّب المزجي:

يُمنع المركَّب المزجي من الصرف مع العلمية؛ لشبهه بما خُتِمَ بتاء التأنيث، نحو: "حمزة".

ووجه الشبه بينهما أنّ الاسم الثاني في المركَّب يحذف في الترخيم كما تُحذف التاء، وأنَّه يُصغَّر صدره كما يُصغَّر ما هي فيه، ويفتح آخر الاسم الأول كما يفتح ما قبلها، وأنَّ الثاني لا يُلْحِقُ بشيءٍ من الأبنية، كما أنَّ التاء كذلك، فلا تُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، ولا الأربعة بالخمسة [6].

وشبَّهه الشاطبي بالأعجمي أيضًا؛ لأن التركيب صيَّر المركَّب قليلاً في كلامهم، غيرَ جارٍ على أَبْنِيَتهم المعتادة، فأشبه الأعجمي كـ"إبراهيم" و"إسماعيل"[7].

٢٢. منع صرف ﴿ حمٓ ۝١ ﴾[8]:

قرأ عيسى بن عمر: ﴿ حمَ ۝١ ﴾ بفتح الميم [9]. ووجِّهَ بأنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: اقرأ

---

(١) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٢) انظر: الخزانة (١/ ٢٣٣-٢٣٤)، الدرر (٢/ ٨٨).

(٣) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٤) انظر: شرح السيرافي (٤/ ٩٧أ)، شرح ابن يعيش (١/ ٦٤)، تمهيد القواعد ص٣٩٧٣.

(٥) انظر: شرح الرضي (١/ ١٦١)، توضيح المقاصد ص١٢٠٢، شرح الأشموني (٣/ ٤٥٠).

(٦) انظر: الكتاب (٢/ ٢٦٧-٢٦٨)، شرح الإيضاح للعُكبري ص١٦٢٠، التذييل والتكميل (٥/ ٥٢ب)، المساعد (٣/ ١٧)، تمهيد القواعد (٨/ ٣٩٩٣-٣٩٩٤)، الهمع (١/ ١٠٩).

(٧) انظر: المقاصد الشافية (٥/ ٦٢٠).

(٨) سورة غافر، آية (١).

(٩) انظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٥)، إعراب القراءات لابن خالويه (٢/ ٢٦٠)، مشكل إعراب القرآن (٢/ ٢٦٣).

حَمَرَ [1]،ومُنع من الصرف تشبيهًا له بنحو: "هابيل" و"قابيل" في الوزن [2]، وعدم لحاق الألف واللام [3]؛ لأنه ليس في العربية وزن "فاعيل"[4]. هذا إنْ قيل: إنَّه اسم من أسماء الله تعالى أو اسم للقرآن [5]. فإنْ جُعِلَ اسمًا للسورة فإنه يُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث [6].

وقيل: إنَّ حركتَه حركةُ بناءٍ لالتقاء الساكنين كـ"أيْنَ" و"كَيْفَ"، واختير الفتح لكونه أخف الحركات [7].

٢٣. منع صرف العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة:

ألف الإلحاق المقصورة تَمنعُ من الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين[8]:

أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلةً من شيءٍ، كنظيرتها من ألف التأنيث.

الثاني: أنَّها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث، نحو: "عَلْقَى"، فهو على مثال "سَكْرَى"، و"عِزْهَى" على وزن "ذِكْرَى".

٢٤. منع صرف العلَم المختوم بألف التكثير:

ما فيه ألف التكثير إذا سُمِّي به منع الصرف، نحو: "قَبَعْثَرى"؛ لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخِر غير منقلبة، ولا تدخل عليها تاء التأنيث، كما أنَّ ألف التأنيث كذلك [9].

٢٥. الجزم بـ"مَنْ" الموصولة:

قرأ قُنْبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [10] بإثبات الياء في"

---

(١) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٢٥٧)، المخصص (١٧/ ٣٧)، الكشاف (٥/ ٣٢٧)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٢٠٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٩٥، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٥٤.

(٤) انظر: المخصص (١٧/ ٣٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٣٠)، الدر المصون (٦/ ٢٧).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٢٧٤-٢٧٥)، تفسير السمرقندي (٣/ ١٨٩)، تفسير الثعلبي (١/ ١٣٦)، النكت والعيون (٢/ ٤٢٠).

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٢٦٣)، مفاتيح الغيب (٢٧/ ٢٣)، الفريد (٤/ ٢٠٤).

(٧) انظر: الكشاف (٥/ ٣٢٧)، البحر المحيط (٧/ ٤٢٩)، الدرالمصون (٦/ ٢٧).

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٩٤-١٤٩٥، توضيح المقاصد ص١٢١٤-١٢١٥، المساعد (٣/ ١٦)، تمهيد القواعد ص٣٩٩٢، التصريح (٤/ ٢٥٤)، الهمع (١/ ١٠٨).

(٩) انظر: التذييل والتكميل (٥/ ٥٢ب)، تمهيد القواعد ص٣٩٩٣، الهمع (١/ ١٠٨-١٠٩).

(١٠) سورة يوسف، من الآية (٩٠).

يَتَّقِي " وصلاً ووقفًا [1]، فقيل: إنه جعل "مَنْ" موصولة، فالفعل على هذا مرفوعٌ، وجزم "وَيَصْبِرْ" مراعاةً للشبه اللفظي بين "مَنْ" الموصولة والشرطية [2].

وقيل: حذف الضمة من "وَيَصْبِرْ" لئلا تتوالى الحركات، وإن كان ذلك من كلمتين [3].

وقيل: إنه نوى الوقف عليه وأجرى الوصل مجرى الوقف [4].

وذهب بعضهم إلى أنَّ "مَنْ" في الآية شرطية، و " يَتَّقِي " مجزوم على لغة مَن يُجري الفعل المعتل مجرى الصحيح، فيقول: "لم يأتي زيدٌ"[5].

وقيل: إنه أشبع كسرة القاف فنشأت الياء [6].

والأحسن من هذه الأقوال أن يكون " يَتَّقِي " مجزومًا على لغة بعض العرب وإنْ كانت قليلة؛ لأن رؤساء النحويين قد نقلوا هذه اللغة [7].

٢٦. إضافة نيف العشرة إليها:

حُكِيَ عن الكوفيين جواز إضافة نيف العشرة إليها [8]؛ تشبيهًا لهما بالمضاف والمضاف إليه حقيقة [9]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ [10]

وظاهر كلام الفراء في "معاني القرآن"[11] جواز ذلك في الشعر. هذا إنْ لم تُضف العشرة إلى شيءٍ آخر، فإن أُضيفت فظاهر كلامه جواز ذلك في النثر [12].

---

(١) انظر القراءة في: السبعة ص٣٥١، التيسير ص١٣١، الإقناع ص٦٧٤.

(٢) انظر: الدر المصون (٤/ ٢١٢).

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص٧٤٤، البحر المحيط (٥/ ٣٣٨).

(٤) انظر المصدرين السابقين.

(٥) انظر: الحجة في القراءات السبع ص١٩٨، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٩٧)، إبراز المعاني ص٣١٣.

(٦) انظر المصادر السابقة.

(٧) انظر: البحر المحيط (٥/ ٣٣٨).

(٨) انظر: الإنصاف ص٣٠٩ المسألة (٤٢)، التبيين ص٤٣٢ المسألة (٧٥)، شرح الجُمل لابن عصفور (٢/ ٣٣)، النكت الحسان ص١٦٨، أوضح المسالك (٤/ ٢٥٩)، المساعد (٢/ ٧٨).

(٩) انظر: شرح الرضي (٢/ ٢٥٩).

(١٠) من الرجز، سبق تخريجهما.

(١١) انظر: (٢/ ٣٤).

(١٢) انظر: معاني القرآن (٢/ ٣٣-٣٤).

ومذهب البصريين عدم جواز ذلك [1]، لأن الاسمين هنا قد جُعلا بمنزلة اسمٍ واحد، فإذا أضفت النيف إلى العشرة فكأنك أضفت الاسم الواحد بعضَه إلى بعض، وهذا لا يجوز [2].

وقد أجاب البصريون ومَن وافقهم عن البيت بأنه لا يُعرف قائله [3]، وإنْ عُرف قائله فإنه يقال: إنَّما صرفه لضرورة الشعر، وردَّه إلى الجر لأنه جعل "ثماني عشرة" بمنزلة اسمٍ واحد، وأضاف إليه "بنت"، وهم إذا صرفوا الاسم للضرورة ردُّوه إلى أصله [4].

والذي أراه عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة؛ لأنه مركَّب، والتركيب يُنافي الإضافة؛ لأن التركيب أنْ يُجعل الاسمان اسمًا واحدًا، فيدلان على مسمًّى واحد، بخلاف الإضافة، فإنَّ المضاف يدل على مسمًّى، والمضاف إليه يدلُّ على مسمّى آخَر؛ لذا امتنعت إضافة النيف إلى العشرة؛ لاستحالة المعنى [5]، ولأنَّه لا معنى لهذه الإضافة؛ لأن الإضافة المحضة إما أنْ تكون على معنى اللام أو معنى "من"، ولا يُتصوَّر معنى ذلك في النيف؛ لأنه ليس للعشرة ولا منها، بل هو زيادةٌ عليها [6].

٢٧. حذف الألف والنون من "خُراسان" في النسب:

قالوا في النسب إلى "خُراسان": خُراسِيّ [7]، شبهوا الألف والنون في آخره بزيادتي التثنية فحذفوهما لذلك [8].

والقياس أنْ يُقال: "خُرَاسَانِيٌّ" [9]، كما يُقال في النسب إلى "نَبْهان" و"أصْبَهان": "نَبْهانيّ" و"أصْبَهانيّ".

٢٨. قلب الهمزة الأصلية واوًا في النسب:

إنْ كانت همزة الاسم الممدود أصلية فالمشهور أن تسلم من القلب عند النسبة إليه، فيُقال في "قُرَّاء": "قُرَّائي"، لكن حكي "قُرَّاوي" [10]. قال ابن جني: " شبَّهوا همزتَه بهمزة

---

(١) انظر: المخصص (٤/ ٩٢)، الإنصاف ص٣٠٩.

(٢) انظر: الإنصاف ص٣١٠.

(٣) انظر: المخصص (٤/ ٩٢)، الإنصاف ص٣١٠، التبيين ص٤٣٣.

(٤) انظر: الإنصاف ص٣١٠-٣١١، ائتلاف النصرة ص٤٣.

(٥) انظر: الإنصاف ص٣١٢، ائتلاف النصرة ص٤٣.

(٦) انظر: التذييل والتكميل (٣/ ١٢٤أ)، الهمع (٣/ ٢٢٠).

(٧) انظر: العين (٤/ ١٩٥) "خرس"، الكتاب (٣/ ٣٣٦)، شرح الشافية للرضي (٢/ ٨٣).

(٨) انظر: شرح ابن يعيش (٦/ ١٢)، المقاصد الشافية (٧/ ٥٩٩).

(٩) انظر: الكتاب (٣/ ٣٣٦)، الممتع ص٦٧٧، الإقليد ص١٢٥٩.

(١٠) انظر: الكتاب (٣/ ٣٥١-٣٥٢)، المقتضب (٣/ ١٤٩)، التسهيل ص٢٦١، التصريح (٥/ ٢٠٦).

"كساء" من حيث كانت أصلاً غير زائدة، كما أن همزة "كساء" غير زائدة"[1].

٢٩. قلب همزة الإلحاق واوًا في النسب:

يجوز في الاسم المختوم بهمزة الإلحاق عند النسبة إليه تصحيحُ الهمزة وقلبها واوًا، والقلب أرجح [2]، نحو: "علباوي" و"علبائي"، وإنما جاز قلبُها واوًا تشبيهًا لها بهمزة التأنيث في الصورة والزيادة [3].

٣٠. قلب الهمزة المنقلبة عن حرفٍ أصلي واوًا في النسب:

إن كان الاسمُ الممدود مختومًا بهمزة بدلٍ من أصل فيجوز عند النسبة إليه تصحيحُ الهمزة

وقلبُها واوًا، والتصحيح هو الغالب [4]، نحو: كسائي وكساوي، وجاز قلبُ همزته واوًا حملاً على همزة "علباء"؛ لشبهها بها في الصورة ومقابلة الأصل [5].

٣١. حذف عجز المركب الإسنادي في النسب:

إذا نُسِبَ إلى المركب الإسنادي فإنه يحذف عجزه تشبيهًا له بتاء التأنيث [6]، فيقال في النسب إلى "تَأَبَّطَ شَرًّا": تَأَبَّطِي. ووجه الشبه أنَّ آخر الاسم الأول في المركب الإسنادي يُبنى على الفتح كما يُبنى على الفتح ما قبل تاء التأنيث، نحو: حمزَة، لذا وجب أن يَجْرِي مجرى ما فيه تاء التأنيث في النسب إلى الصدر بعد حذف التاء [7].

وشبهه أبو حيان بالمركب المزجي، قال: " وكان يقتضي القياس أنَّ الجملة لا ينسب إليها كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تعرب ولا تضاف ولا تصغر، وإنما جاز النسب إلى الصدر

---

(١) الخصائص (١/ ٢١٤). وانظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق ص٥٤٠-٥٤١، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥٦)، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ص٣٩٦، المقاصد الشافية (٧/ ٥١٠).

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ١٤٩)، علل النحو لأبي لحسن الوراق ص٥٤٠، شرح الشافية للرضي (٢/ ٥٥-٥٦)، المقاصد الشافية (٧/ ٥٠٨).

(٣) انظر: الخصائص (١/ ٢١٤)، المقتصد في شرح التكملة (١/ ٢١١)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥٦)، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ص٣٩٦، المقاصد الشافية (٧/ ٥١٠).

(٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة ص٢١١، البيان في شرح اللمع ص٦٣٠، الإقليد ص١٢٣٧.

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٢١٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٥٦)، المقاصد الشافية (٧/ ٥١٠).

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٦٠٢)، الصفوة الصفية (٢/ ٤٧٨)، التصريح (٥/ ٢٠٧)، الهمع (٣/ ٣٥٦)، المناهج الكافية ص٢٥٣.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ص٦٠٢.

منها تشبيهًا لها بالمركب تركيب المزج "[1].

وشبهه الشاطبي بالمضاف؛ لأنه عاملٌ فيما بعده، كما أن المضاف عاملٌ فيما بعده [2].

٣٢. حذف عجز المركب المزجي في النسب:

إذا أُريدَ النسب إلى المركب المزجي فإنه يحذف عجزه ويُنسب إلى صدره، فيقال في النسب إلى "بعلبك": بَعْلِيٌّ. وإنما حذف عجزه تشبيهًا له بتاء التأنيث، هذا عند الخليل [3].

قال الشاطبي: " ووجه التشبيه أن كل واحد منهما -أعني من العجز والتاء- ليست الكلمة مبنية عليه، ألا ترى أنه لا يتوالى في اسم واحد أربع متحركات، وتتوالى مع التاء كشجرة، ومع العجز كشَغَرَ بَغَرَ، وأيضًا فلا يكون اسمٌ على أكثر من سبعة أحرف ويكون ثمانية بتاء التأنيث كاشهيبابة، وكذلك بالعجز، نحو: أيادي سبا، فلما كانا على هذا النحو حذف العجز كما حذفت التاء "[4].

وشبّهه سيبويه بالمضاف والمضاف إليه، حيث كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، وليس بزيادة في الأول، كما أنَّ المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف [5].

٣٣. ضم هاء السكت:

حق هاء السكت أن تكون ساكنة؛ لأنها موضوعة للوقف، والوقف مقتضاه السكون [6].

وقد ورد ضمها في قول عروة بن حزام العذري:

يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءْ [7]

وقول مجنون ليلى:

فقُلْتُ أيا رَبَّاهُ أوَّلُ سُؤْلَتي لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثمَّ أنْتَ حَسِيْبُها [8]

---

(١) التذييل والتكميل (٥ / ٢٥١أ).

(٢) انظر: المقاصد الشافية (٧ / ٥١٥).

(٣) انظر: الكتاب (٣ / ٣٧٤).

(٤) المقاصد الشافية (٧ / ٥١٦-٥١٧). وانظر: اللباب (١ / ٥١٨)، المساعد (٣ / ١٧)، تمهيد القواعد (٨ / ٣٩٩٣-٣٩٩٤)، الهمع (١ / ١٠٩).

(٥) انظر: الكتاب (٣ / ٣٧٤).

(٦) انظر: شرح ابن يعيش (٩ / ٤٦)، الإقليد ص١٨٧٧، شرح لباب الإعراب ص٦٤٦.

(٧) من الرجز، وقد ورد منسوبًا إليه في: شرح ابن يعيش (٩ / ٤٦)، الخزانة (١١ / ٤٥٨). وبلا نسبة في: إصلاح المنطق ص٩٢، الحلل ص٨٤ و٢٢٧، شرح أبيات المفصل والمتوسط ص٦٣٧.

(٨) من الطويل، وراوية الديوان: "وناديت يا رحمن"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٦٧، الشعر والشعراء ص٣٨٢، الزاهر (١ / ٦)، الدرر (٦ / ٢٤٩-٢٥٠).

فقيل: هو من إجراء الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير [١].

وظاهر كلام الفراء في معاني القرآن [٢] جواز ذلك. وعزا بعض النحويين الجواز إلى الكوفيين [٣]. ومذهب البصريين عدم جواز ذلك إلا في الضرورة [٤]. وهو عند الزمخشري[٥] والإسفراييني[٦] لَحْنٌ.

وورود تحريكها بالضم -أيضًا- تشبيهًا لها بهاء الضمير في: ياهناهُ وأخواته عند من يرى أنَّها هاء السكت [٧]، كقول امرئ القيس:

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ [٨]

قال ابن مالك: " ومنه: يا هناهُ -بالكسر والضم- والأصل السكون؛ لأنها هاء السكت، لكنها أجري الوصل بها وبأشباهها مجرى الوقف في الثبوت، فحركت لسكونها في الأصل وسكون ما قبلها، فمن حركها بالضم شبهها بهاء الضمير، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين" [٩].

٣٣. إبدال هاء السكت تاء:

قال أبو وَجْزَةَ السَّعْدِي:

العَاطِفُوْنَةَ حِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ... والمُطْعِمُوْنَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ؟ [١٠]

ذكر أبو علي الفارسي [١١] وابن جني [١٢] أنه أراد: "العاطفونهْ" بهاء السكت لبيان حركة النون، ثم أثبتها وأبدلها تاء تشبيهًا لها بتاء التأنيث [١٣]، وفتحت كما فتحت التاء في "رُبَّتَ"

---

(١) انظر: المفصل ص٤٦٢، شرح الرضي (٢/ ١٤٥٩)، التصريح (٤/ ٨٩).

(٢) انظر: (٢/ ٤٢٢).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٣٠)، شرح الرضي (٢/ ٥٠٢).

(٤) انظر: الارتشاف ص٢٢٢٠، الخزانة (١١/ ٤٥٧)، موارد البصائر ص١٢٤.

(٥) انظر: المفصل ٤٦١.

(٦) انظر: لباب الإعراب ص٤٧٣.

(٧) انظر: المنصف (٣/ ١٤٢)، الارتشاف ٢٢٠٩-٢٢١٠، المساعد (٢/ ٥٢٣-٥٢٤).

(٨) من المتقارب وهو في: ديوانه ص١٦٠، سر الصناعة ص٦٦و٥٦٠، اللباب (٢/ ٣٤٤)، شرح ابن يعيش (١٠/ ٤٣).

(٩) شرح التسهيل (٣/ ٤٠٨).

(١٠) من الكامل، وقد جاء منسوبًا إليه في: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٥٢)، الأزهية ص٢٦٤، المخصص (١٦/ ١١٩)، الإنصاف ص١٠٨، اللسان (٢/ ٨٧) "ليت".

(١١) انظر: المسائل المنثورة ص١١٣-١١٤، البصريات (١/ ٦٠٥-٦٠٦).

(١٢) انظر: سر الصناعة ص١٦٢-١٦٦.

(١٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٥٣)، الجنى الداني ص٤٨٧.

و"ثَمَّتَ"، ولا يخفى ما في هذا القول من التعسف.

وذكر ابن مالك أنَّه أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف "حين" مع "لا"[1].

وضُعِّفَ بأنَّه تخريجٌ لا يُتَعَقَّلُ؛ لأنَّه يكون المعنى: هم العاطفون وقتَ ليس الحينُ حينَ ليسَ ثَمَّ عَاطِفٍ [2]. وضُعِّف -أيضًا- بأنَّ فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله، وبأنَّ فيه إجحافًا بحذف شيئين [3].

وذهب أبو عبيد [4] وابن الطراوة [5] إلى أنَّ التاء زائدة على لفظ "الحين".

قال الرضي: " وفيه ضعف، لعدم شهرة "تحين" في اللغات واشتهار "لات حين"، وأيضًا فإنهم يقولون: لات أوان، ولات هنا، ولا يقال: تأوان، ولا: تهنا " [6].

والذي أراه أنَّ تخريج هذا البيت على زيادة التاء أسهل وأقل كلفة من غيره، لأنه قد سمع زيادتها مع لفظ "الحين" و"الآن"[7] وإن كانت زيادتها هنا غير مطردة.

٣٤. إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة:

قد تحمل "ما" الاستفهامية المجرورة على الخبرية فتثبت ألفها، وهذا لمجرد الشبه اللفظي [8]،كقراءة بعضهم [9]: ﴿ عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [10]. وخرَّج عليه بعضهم [11] قوله-تعالى-: ﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [12]، وقوله -سبحانه-: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٨).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٩٧)، تمهيد القواعد (٣/ ١٢٢٩).

(٣) انظر: تعليق الفرائد (٣/ ٢٦١).

(٤) انظر: غريب الحديث (٤/ ٢٥٠-٢٥١)، وانظر: الإنصاف ص١٠٨، شرح الرضي (١/ ٨٦٩)، اللسان (٢/ ٨٧) "ليت".

(٥) انظر: الجنى الداني ص٤٨٦، مغني اللبيب (٣/ ٣٥٨)، التصريح (١/ ٦٦٠)، الهمع (١/ ٣٩٩).

(٦) شرح الكافية (١/ ٨٦٩).

(٧) انظر: سر الصناعة ص١٦٦، المخصص (١٦/ ١١٩)، الإنصاف ص١٠٨، الممتع (١/ ٢٧٣).

(٨) انظر: الدر المصون (١/ ٣٠٤).

(٩) هي قراءة عبدالله بن مسعود وأبيٍّ وعكرمة وعيسى بن عمر. انظر: المحتسب (٢/ ٣٤٧)، الكشاف (٦/ ٢٩٣)، البحر المحيط (٨/ ٤٠٢).

(١٠) سورة النبأ، الآية (١).

(١١) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٧٤)، الكشاف (٢/ ٤٢٩)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٢٧٧).

(١٢) سورة يس، الآيتان (٢٦)و(٢٧).

لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[1]. ومنه -أيضًا- قول حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ[2]

وقول كعب بن مالك:

أنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمُ أهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ[3]

وفي إثبات ألفها إذا كانت مجرورة خلاف، فذهب جماعة منهم ابن هشام[4] والسيوطي[5] والأشموني[6] إلى عدم جواز إثباتها. ونَقَلَ السمين الحلبي هذا المذهب عن البصريين[7]. وذهب بعضهم إلى أنَّ إثباتها خاصٌ بالشعر[8].

وقد عُلِّل وجوب الحذف بأمورٍ، منها:

١- أنَّهم حذفوا ألفها للفرق بينها وبين "ما" الخبرية، ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية؛ لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظًا وتقديرًا، بخلاف ألف الخبرية، فإنَّها ليست بمتطرفة تقديرًا، لأنَّها في حشو الصلة والشرط[9].

٢- أنَّهم حذفوها تخفيفًا لكثرة الاستعمال[10].

٣- أنَّهم حذفوها للإيهام أنّ الاستفهامَ غيرُ منحطٍّ عن رتبة الصدر[11].

وذهب الفراء[12] والزجاج[13] وعبد القاهر الجرجاني[14] والفالي[15] إلى أنَّ إثباتها جائزٌ.

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٦).

(٢) سبق تخريجه في ص٥.

(٣) سبق تخريجه في ص٥.

(٤) انظر: أوضح المسالك (٤/ ٣٤٩)، المغني (٤/ ١٩).

(٥) انظر: الهمع (٣/ ٤٢٠).

(٦) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٤/ ٣٦٩).

(٧) انظر: الدر المصون (٥/ ٤٨٠).

(٨) انظر: التكملة ص٢١٦، مشكل إعراب القرآن (٢/ ٤٤٩)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٩٣)، شرح المفصل (٤/ ٩).

(٩) انظر: شرح المفصل (٤/ ٩)، مغني اللبيب (٤/ ٢٠)، التصريح (٥/ ٢٦٧).

(١٠) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٢٨)، المساعد (٤/ ٢٠١).

(١١) انظر: التخمير (٢/ ٢٠٩).

(١٢) انظر: معاني القرآن (٢/ ٢٩٢، ٣٧٤).

(١٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٨٣).

(١٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة ص٨٨.

(١٥) انظر: شرح لباب الإعراب ص١٢٩.

وحجة هؤلاء السماع ومنه الشواهد السابقة.

وقيل: إنَّ إثباتها لغة لبعض العرب [1].

قال البغدادي: " وإذا ثبت أنَّ هذا لغة لبعض العرب لم يكن إثبات الألف نادرًا ولا ضرورة " [2].

وفرَّقَ الشاطبي بين المجرورة بالحرف والمجرورة بالاسم، فذكر أنَّ حذف ألفها واجب إذا جُرَّت بالحرف، أما المجرورة بالاسم فليس حذف الألف بلازم منها، بل يجوز أن تقول: مجيء ما جئت؟ [3]. وهو ظاهر كلام سيبويه [4].

قال الشاطبي: " وإنما كان الحذف هنا غير لازم، ولازمًا في المجرور بحرف؛ لأن الحرف لا يستقل بنفسه دون أن يتصل بغيره، فصار مع "ما" كالشيء الواحد، فصار اعتماد "ما" على ما اتصلت به من ذلك الحرف ثابتًا، فلزم فيها الحذف للفرق المذكور، وأما الاسم إذا كان هو الجار فليس بمفتقرٍ إلى ما بعده افتقار الحرف، بل هو مستقلٌ بنفسه، فلم يكن لـ"ما" معه ذلك الاتصال، لكن شبهوه بالحرف فحذفوا معه كما حذفوا مع الحرف، والمشبه لا يقوى قوة المشبّه به، فلم يكن هذا الحذف لازمًا مع الاسم كما لزم مع الحرف؛ لئلا يتساوى المشبه والمشبه به " [5].

والذي أراه عدم جواز إثباتها، لأن السماع لا يعضده، فالحذف هو المعروف في الكلام، أما قراءة بعضهم: ﴿ عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ فمن النادر الذي يُلتفت إليه ولا يعرج عليه [6].

أما قوله -تعالى-: ﴿ بِمَا غَفَرَلِى رَبِّى ﴾ ، وقوله -سبحانه-: ﴿ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾، فلا حجة لهم فيهما؛ لأن "ما" فيهما مصدرية وليست استفهامية [7]، ولئن سلمنا أنها استفهامية فإن ذلك يؤدي إلى حمل القراءة المتواترة على القليل، وذلك لا يجوز [8]؛ لأن المشهور حذف ألفها طلبًا للتخفيف، فهو لفظٌ كثير التداول على اللسان.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٤٦)، الارتشاف ص٢٤٩، المساعد (٤/ ٢٠١)، الهمع (٣/ ٤٢٠).

(٢) الخزانة (٦/ ١٠٠).

(٣) انظر: المقاصد الشافية (٨/ ٩٦).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ١٦٥).

(٥) المقاصد الشافية (٨/ ٩٦-٩٧).

(٦) انظر: مغني اللبيب (٤/ ٢١).

(٧) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٣١٦)، البحر المحيط (٧/ ٣١٦)، الدر المصون (٣/ ٢٤١).

(٨) انظر: مغني اللبيب (٤/ ٢٣).

ولا حجة لهم -أيضًا- في البيتين، لأن رواية الديوان: "ففيم تقول يشتمني"[1]، و"ففيم يكثر"[2]، ولا شاهد فيهما بناء على هاتين الروايتين.

٣٥. حذف ألف "ما" الموصولة المجرورة بحرف:

حكى أبو زيد أنَّ كثيرًا من العرب يقولون: سَلْ عَمَّ شِئْتَ [3]، بحذف ألف "ما" الموصولة حملاً على الاستفهامية. قال السمين الحلبي: " وهذا لمجرد الشَّبَهِ اللفظي "[4]. ولا يحذف ألفها إلا مع "شئت" خاصةً [5].

قال أبو حيان: " وهذا شاذٌّ عندي " [6]. وقال البغدادي: " والمشهور أنَّ ألفها يثبت مطلقًا، سواء استعملت مع شئت أم غيرها " [7].

والذي أراه جواز حذف ألفها إن كانت موصولة بـ"شئت" وإن كان الإثبات هو الأكثر، لأمور:

أحدهما: أنَّ الحذف لغة كثير من العرب كما ذكر أبو زيد [8].

الثاني: أنَّ الذي دعاهم إلى الحذف كثرة الاستعمال، فحذفوا الألف منه طلبًا للتخفيف، وهو مسوغ كافٍ لجواز ذلك، لأنهم لما كثر استعمالهم إيَّاه أشَدَّ تغييرًا كما ذكر ابن جني [9].

الثالث: ورود شواهد تدل على جواز ذلك، كحديث عمرو بن عبسة ﷺ: " .... قال: فَسَلْ عَمَّ شئت، قلت: أي الليل أسمع .... " [10]، وحديث معاذ بن جبل ﷺ: ".... فقال نبي الله ﷺ: سلني عَمَّ شئت .... " [11]، وحديث عدي بن حاتم ﷺ: " ....فقال: امر الدم بم شئت واذكر

---

(١) انظر: ديوان حسان (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر: ديوان كعب ص٨٣.

(٣) انظر: الارتشاف ص١٠٣٠، توضيح المقاصد ص١٤٨٥، الهمع (٣/ ٤٢١)، شرح الأشموني (٤/ ٣٧٠).

(٤) الدر المصون (١/ ٣٠٤).

(٥) انظر: أدب الكاتب ص٢٣٤، الإنصاف ص٥٧٤.

(٦) الارتشاف ص١٠٣٠.

(٧) الخزانة (٦/ ١٠٢).

(٨) انظر: توضيح المقاصد ص١٤٨٥، الهمع (٣/ ٤٢١)، شرح الأشموني (٤/ ٣٧٠).

(٩) انظر: سر الصناعة ص٥٤٣.

(١٠) المستدرك على الصحيحين، كتاب الطهارة (١/ ٢٦٩) ح(٥٨٤).

(١١) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥/ ٢٤٥) ح(٢٢١٧٥).

اسم الله عز وجل" [1].

٣٦. كسر واو الجمع لالتقاء الساكنين:

إذا كان أول الساكنين واو الجمع فالمختار ضمها [2]، كقوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [3]، وقرأ يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق: ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ بكسر الواو[4] تشبيهًا لها بواو "لو" [5].

٣٧. ضم واو "لو" للتخلص من التقاء الساكنين:

إذا كان أوَّل الساكنين واو "لو" فالمختار كسرها، لأنه الأصل [6]، كقراءة الجمهور [7] ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [8]. وقرأ الأعمش وزيد بن علي بضم الواو[9]، فقيل: كأنَّهم فرّوا من ثقل الكسرة على الواو فشبهوها بواو الجمع في "اخشوا الرجل" ونحوه، حيث كانت ساكنة مفتوحًا ما قبلها [10].

٣٨. إمالة ألف "لكن":

ذهب الفراء إلى جواز إمالة ألف "لكن" تشبيهًا لألفها بألف فاعل [11].

والصحيح عدم جواز ذلك، وهو مذهب الجمهور [12]، لأنه لم تسمع فيها الإمالة [13]، ولأن

---

(١) المستدرك على الصحيحين، كتاب الذبائح (٤/ ٢٦٧) ح(٧٦٠٠).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٦١-٣٦١)، شرح الكافية الشافية ص٢٠١٠، تمهيد القواعد (٩/ ٤٦٦٨)، الهمع (٣/ ٣٧٥).

(٣) سورة البقرة، من الآية (١٦).

(٤) انظر القراءة في: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٩٢)، تفسير الثعلبي (١/ ١٥٩)، المحرر الوجيز (١/ ١٣٠)، تفسير القرطبي (١/ ٢١٠).

(٥) انظر: المحتسب (١/ ٥٥،٢٩٢)، شرح ابن يعيش (٩/ ١٢٥)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٤٧٢-٤٧٣)، شرح الشافية للرضي (٢/ ٢٤٣)، الدر المصون (٣/ ٤٦٧).

(٦) انظر: شرح ابن يعيش (٩/ ١٢٥)، الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٣٦٢)، شرح الكافية الشافية ص٢٠١٠، شرح الشافية للرضي (٢/ ٢٤٣)، الهمع (٣/ ٣٧٥).

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص٦٤٥، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٤٧٢).

(٨) سورة التوبة، من الآية (٤٢).

(٩) سبق تخريج .

(١٠) انظر: الكتاب (٤/ ١٥٥)، الكشاف (٣/ ٤٨)، البحر المحيط (٥/ ٤٧)، الدر المصون (٣/ ٤٦٧).

(١١) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٨ب)، الارتشاف ص٥٣٨، الهمع (٣/ ٣٨٥).

(١٢) انظر: الارتشاف ص٥٣٨.

(١٣) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٨ب).

الإمالة نوعٌ من أنواع التصرف في الكلمة، فإن الألف تصير كالمقلوبة إلى الياء، والقلب تَصَرُّفٌ، والتصرف غير داخل في الحروف [1]، وما أميل منها فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ، فلا يتعدى مَوْرِد السماع [2].

٣٩. إمالة الفتحة قبل هاء السكت:

ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز إمالة الفتحة قبل هاء السكت[3]،نحو:﴿ مَالِيَهْ ﴾[4]. وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي [5]. قال أبو الحسن بن الباذش: " ووجه إمالة ما قبل هاء السكت الشَّبه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث "[6].

قال الداني: " وقد بلغني أن قومًا من أهل الأداء منهم أبو مزاحم الخاقاني وغيره كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة في مذهب الكسائي، وذلك عند أهل الأداء غلطٌ فاحش، وخطأ بَيِّن "[7].

والصحيح المنع؛ لأنَّ سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث هو شبهها بألف التأنيث المقصورة لاشتراكهما في معنى التأنيث [8]، وهاء السكت لا تأنيث فيها؛ ولأن فائدة هاء السكت بيان الفتحة التي قبلها [9]، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت هاء السكت.

٤٠. همز "معايش" ونحوه مِمَّا مدته أصليةٌ في المفرد:

إذا وقعت الواو والياء بعد ألف جمع يُشاكل "مفاعل" فالوجه تصحيحهما إن كانتا مَدَّتين غير زائدتين في المفرد، نحو: معايش ومصاوب ومعاون [10]. وعلى ذلك قراءة

---

(١) انظر: التخمير (٤/ ٢١٣-٢١٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ٦٥)، المقاصد الشافية (٨/ ٢٠٠).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٨ب)، الهمع (٣/ ٣٨٥).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٤٨ب)، توضيح المقاصد ص١٠٥٦، المقاصد الشافية (٨/ ٢١٤)، الهمع (٣/ ٣٨٣).

(٤) سورة الحاقة، من الآية (٢٨).

(٥) انظر: الإقناع (١/ ٣١٩)، إبراز المعاني ص٢٤٢، التصريح (٥/ ٣٠٠).

(٦) الإقناع (١/ ٣٢٠).

(٧) أحكام الفتح والإمالة (١٣٨أ).

(٨) انظر: المقاصد الشافية (٨/ ٢١٤)، الكفاية ٣٦٧-٣٦٨، المناهج الكافية ص٤٢٧-٤٢٨.

(٩) انظر: اللباب (٢/ ٢٠٨)، رصف المباني ص٣٩٩، الجنى الداني ص١٥٢.

(١٠) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٦)، المنصف (١/ ٣٠٦)، الشافية ص٩٩، التسهيل ص٣٠١، المقاصد الشافية (٩/ ٣٣-٣٤).

الجمهور: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَيِشَ ﴾ [1] [2].

وقرأ الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع ﴿ مَعَائِشَ ﴾ بالهمز [3]. وقالت العرب: مصائب في جمع مصيبة [4]. ووجه ذلك أنَّهم شبهوا الياء الأصلية فيهما بالزائدة فهمزوها كما همزوا الياء في صحيفة فقالوا: صحائف [5]. وليس بالقياس [6].

قال المازني: " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة ﴿مَعَائِشَ﴾ بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنَّما أُخذت عن نافع بن أبي نُعَيْمٍ، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحوًا من هذا " [7].

وقال المبرد: " فأما قراءة من قرأ ﴿مَعَائِشَ﴾ فهمز فإنَّه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية " [8].

وقال الزجاج: " وجميع النحويين البصريين يزعمون أنَّ همزها خطأ " [9].

وقال أبو جعفر النحاس: " والهمز لحنٌ لا يجوز " [10].

ولا شك أن هذا الإبدال شاذٌّ، لكن الحكم على القراءة بأنها غلط من القراء غير مسلم، لأنَها قراءة متواترة منقولة عن جماعة من القرّاء الثقات المشهود لهم بالفصاحة والضبط والإتقان والحفظ [11]. ولذلك دافع أبو حيان عن هذه القراءة، وشَنَّع على نحاة البصرة في تخطئتهم لها، فقال: " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة " [12]، وقال: " وكثير من هؤلاء

---

(١) انظر: السبعة في القراءات ص٢٧٨، المحرَّر الوجيز (٣/ ٥١٨)، البحر المحيط (٤/ ٢١٧).

(٢) سورة الأعراف، من الآية (١٠).

(٣) انظر: السبعة في القراءات ص٢٧٨، إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥)، البحر المحيط (٤/ ٢٧١)، الدر المصون (٣/ ٢٣٨).

(٤) انظر: الكتاب (٤/ ٣٥٦)، اللباب (٢/ ٤١١)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٣٧٤).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧٣)، المنصف (١/ ٣٠٩-٣١٠)، مشكل إعراب القرآن (١/ ٣٠٦)، الكشاف (٢/ ٤٢٥)، التبيان في إعراب القرآن ص٥٥٨، شرح الشافية للرضي (٣/ ١٣٤)، الدر المصون (٣/ ٢٣٨).

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (٣/ ١٣٤)، البحر المحيط (٤/ ٢٧١)، المساعد (٤/ ٩٧)، المقاصد الشافية (٩/ ٣٤-٣٥).

(٧) التصريف للمازني بشرح ابن جني (١/ ٣٠٧).

(٨) المقتضب (١/ ١٢٣).

(٩) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٢٠).

(١٠) إعراب القرآن (٢/ ١١٥).

(١١) انظر: البحر المحيط (٤/ ٢٧١)، الدر المصون (٣/ ٢٣٨)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٠٧).

(١٢) البحر المحيط (٤/ ٢٧١).

النحاة يسيئون الظنّ بالقراء ولا يجوز لهم ذلك "[1]. واستدل على صحة القراءة بنقل الفراء عن العرب أنّهم ربّما يهمزون هذا وشبهه [2].

٤١. إدغام المتقاربين:

إذا تقارب الحرفان في المخرج أو في صفة تقوم مقامه أو فيهما جميعًا فإنه قد يدغم أحدهما في الآخر، وذلك بعد قلب أحدهما إلى الآخر ليصيرا من جنسٍ واحدٍ، لأنه لا يتحقّق الإدغام إلا بذلك [3]. كإدغام الدال في السين في قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ ﴾ [4] فإنّ الدال تقارب السين في المخرج، فقلبوها سينًا، وأدغموها في السين فقالوا: "يكاسّنا برقه"[5].

وفي قوله: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ [6] لما كانت اللام تقارب التاء في المخرج قلبوا اللام تاء وأدغموها في التاء [7].

ولما كانت الباء تقارب الفاء في المخرج لأنهما من الشفة قلبوها فاء وأدغموها في الفاء في قوله سبحانه: ﴿ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ ﴾ [8].

* * *

(١)البحر المحيط (٤/ ٢٧٢).

(٢)البحر المحيط (٤/ ٢٧١). وانظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧٣).

(٣) انظر: المفصل ص٥٤٨، الشافية ص١٢١و١٢٥، الممتع ص٦٦٣، مغني اللبيب (٦/ ٦٥٤)، الكفاية في النحو ص٣٢٨.

(٤) سورة النور، من الآية (٤٣).

(٥) انظر: التذكرة في القراءات (١/ ١١٩)، الاختيار في القراءات العشر (١/ ١٨٩)، الكنز في القراءات العشر (١/ ٢١١).

(٦) سورة الحاقة، الآية (٨).

(٧) انظر: التذكرة في القراءات (١/ ١٠٩،٢٣٣)، الإقناع (١/ ٢٤٢)، الاختيار (١/ ١٧٣).

(٨) سورة الإسراء، من الآية (٦٣). وانظر القراءة في: الإقناع (١/ ٢٦٢)، الاختيار (١/ ١٧٤)، إيضاح الرموز ص١٨٨.

الخَاتِمَةُ:

في نهاية البحث يحسن بنا أن نسجل أهم النتائج التي خلصنا إليها، وهي:

١- الشبه في النحو على ثلاثة أنواع: شبه في اللفظ، وشبه في المعنى، وشبه في اللفظ والمعنى.

٢- باب الشبه اللفظي واسع في العربية، فهو موجود في كلام العرب بكثرة.

٣- الشبه اللفظي: هو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه اللفظي غير العلّة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل.

٤- الشبه اللفظي على قسمين: تشبيه قريب، وتشبيه بعيد. فالقريب ما كان موافقًا للمألوف والمعروف من كلام العرب. وهو مقيس عند النحويين. أمَّا البعيد فنقيضه، وهو مردود عندهم؛ لأنَّه ضربٌ من ضروب التكلف والتعسف، فلا يعوّل عليه ولا يلتفت إليه.

٥- التشبيه البعيد لا يقع من العرب إلا على جهة التوهم؛ ولذلك حكم النحويون عليه بالشذوذ والغلط وأنَّه لا يقع منهم إلا على جهة الضرورة.

٦- الدافع الأساسي لحمل لفظٍ على آخر لمجرد الشبه اللفظي هو طلب التخفيف، ولاسيما إذا كثر استعماله؛ لأنَّهم لما كثر استعمالهم إيَّاه أشد تغييرًا.

٧- الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو في الأصل للآخر، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف.

٨- بعض الشبه أقوى من بعض، فألف التكثير -مثلاً- أقوى شبهًا بألف التأنيث من ألف الإلحاق، لذا كانت أولى بالمنع من الصرف من ألف الإلحاق.

٩- الشبه المعنوي أقوى من الشبه اللفظي عند النحويين، فاعتبار المعنى عندهم أقوى من اعتبار اللفظ.

١٠- هناك آثار كبيرة مترتبة على الشبه اللفظي، وهي منحصرة في الغالب في: الزيادة، والنقص، والإبدال، والإعمال، والبناء، والإمالة.

١١- هذا النوع من القياس أقرب أنواع القياس النحوي إلى القياس الاستعمالي وإن لم يكن منه تمامًا، والذي يقوم على موازنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو

استعمال باستعمال رغبةً في التوسع اللغوي، وحرصًا على اطراد الظواهر اللغوية.

تلك الثمار مجملة. واللّهَ أسألُ خاتمة مقرونة بغنيمة، وعافية مفضية إلى كرامة، ومعونة تكفي مؤونة، وهداية تنفي ضلالة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- **كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع** للإمام الشاطبي، تأليف: الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- **الإتقان في علوم القرآن**، للسيوطي، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر بلبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي**، لعفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي ببيروت، ط١، ١٩٧٨م.
- **أحكام الفتح والإمالة**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (١٠٦٧١/ف) عن نسخة الجامعة الإسلامية تحت رقم (٥٥/م).
- **الاختيار في القراءات العشر**، تأليف: الإمام أبي محمد عبدالله بن علي الحنبلي البغدادي المعروف بسبط الخياط، دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز بن ناصر السبر ١٤١٧هـ.
- **أدب الكاتب**، لابن قتيبة، حققه وعلق على حواشيه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **كتاب الأزهية في علم الحروف**، تأليف: علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨٢م.
- **أسرار العربية**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.

- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- **الأغاني**، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.
- **الإغفال**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، من منشورات المجمع الثقافي بالإمارات العربية المتحدة.
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، لأبي الحسين بن الطراوة السبئي المالقي، تقديم وتحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، الناشر دار التراث بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، للسيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- **الإقليد شرح المفصل**، تأليف: تاج الدين أحمد بن محمود الجندي، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تأليف: أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، ابن الباذش، حققه: د. عبدالمجيد قطامش، ط١، ١٤٠٣هـ دار الفكر بدمشق، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٤، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- **الأنموذج في النحو**، للزمخشري، تحقيق: د. حسني عبدالجليل يوسف، القاهرة ١٩٩٠م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ببيروت، ط ٥، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة**، لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي، دراسة وتحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار للنشر والتوزيع بعَمان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ببغداد ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.
- **بحر العلوم في تفسير القرآن**، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر ببيروت.
- **البغداديات** = المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي.
- **كتاب البيان في شرح اللمع** لابن جني، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حمويّة، دار عمار بعمّان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل ببيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **التبيان في شرح الديوان**، المنسوب لأبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه: مصطفى السقا وآخران، دار المعرفة ببيروت.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق:

د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **التخمير** = شرح المفصل في صنعة الإعراب.
- **كتاب التذكرة في القراءات**، تأليف: الشيخ أبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الناشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٠١٦).
- **التذييل والتكميل في كتاب التسهيل**، ألفه: أبوحيان الأندلسي، ج١-٢-٣، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، حققه: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد زين العابدين بن عبدالله الأزهري، دراسة وتحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **تعظيم قدر الصلاة**، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، للدمامَيني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **تفسير الثعلبي** = الكشف والبيان عن تفسير القرآن.
- **تفسير السمرقندي** = بحر العلوم في تفسير القرآن
- **تفسير الطبري** = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
- **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن.
- **كتاب التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ببيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، لمحمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر،

مؤسسة الكتب الثقافية بلبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق جماعة، دار السلام بمصر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **تنقيح الأزهرية**، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ببيروت، ط١٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **كتاب التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، لجمعية المستشرقين الألمانية، عني بنشره مكتبة الجعفري بطهران، مطبعة الدولة باستانبول ١٩٣٠هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر بمصر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، دار القلم، ط٣، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لابن تيمية، تحقيق: علي سيد صبح المدني، مطبعة المدني بالقاهرة.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين علي بن محمد الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، طبعة القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- **الحاشية الهندية للدماميني على متن المغني لابن هشام**، ج١، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (٩١٦٨/ف) عن نسخة مكتبات القدس.
- **الحجة في القراءات السبع**، المنسوب لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم،

عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **كتاب حروف المعاني**، صنفه: أبوالقاسم الزجاجي، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **الحلبيات** = المسائل الحلبيات.
- **كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط١، ١٩٧٩م.
- **الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **الحماسة البصرية**، تأليف: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي ببيروت، ط٢، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تأليف: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ببيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف: أبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **ديوان الأقيشر الأسدي**، جمعه وحققه: د. خليل الدويهي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.
- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، حققه وعلق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر ببيروت،

١٩٧٤م.
- ديوان الخوارج، جمعه وحققه: د. نايف معروف، دار المسيرة ببيروت،ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر ببيروت.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق وشرح: مجيد طراد، دار صادر ببيروت،ط١، ١٩٩٧م.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق: د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي البغدادي، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم بن صالح الضّامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف بمصر.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.
- الشافية في علم التصريف، تأليف: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، صنفه: عبدالقادر البغدادي، حققه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون بدمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
- شرح أبيات المفصل والمتوسط، شرح: السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني،

دراسة وتحقيق: د. عبدالحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث والثقافة.
- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم، حققه: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل ببيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **شرح ألفية ابن معطٍ**، تأليف: عبدالعزيز بن جمعة بن قواس الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، الناشر مكتبة الخريجي بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **شرح إيضاح أبي علي الفارسي**، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **شرح التسهيل لابن مالك**، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، مطبعة هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **شرح التصريف**، تأليف: عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن الضائع الإشبيلي، القسم الأول تحقيق ودراسة: يحيى علوان حسن البلداوي، والقسم الثاني تحقيق ودراسة: نادي حسين عبد الجواد، رسالتا دكتوراه مقدمتان إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- **شرح الحدود النحوية**، تأليف: جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. صالح ابن حسين العايد، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**: القسم الأول: دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، والقسم الثاني: دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، حققه: محمد نور

الحسن ورفيقاه، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- كتاب شرح شافية ابن الحاجب، لأبي الفضائل ركن الدين الحسن الإستراباذي، تحقيق: د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تعليق: عبدالغني الدقر، الدار المتحدة بدمشق، ومؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبدالله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، مذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، من منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة ببيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة المدني ببغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب، تأليف الإمام أبي حسن علي بن فضال المجاشعي، حققه: د. عبدالفتاح سليم، دار المعارف، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق: د. علي الشوملي، دار الكندي، ودار الأمل، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، من مطبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مصورة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (١٩٦-٢٠٠) عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٧نحو).
- شرح لباب الإعراب، لقطب الدين الفالي، محمد بن مسعود بن محمود السيرافي، تحقيق ودراسة: عوض أحمد سالم، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح رواي، دار

حسان للطباعة بالقاهرة، ط٢.
- **شرح اللمع**، للثمانيني، دراسة وتحقيق: فتحي علي حسانين علي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، الناشر عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المثنى بالقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م.
- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **شرح الملوكي في التصريف، صنعة**: ابن يعيش، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- **شرح الهداية**، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **شعر النمر بن تولب، صنعة**: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف ببغداد.
- **الشعر والشعراء**، تأليف: أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، قدم له: الشيخ حسن تميم، راجعه وأعد فهارسه: الشيخ محمد عبدالمنعم العريان، دار إحياء العلوم ببيروت، ط٥، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "صحيح البخاري"**، تأليف: جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ببيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **صحيح مسلم بن الحجاج القشيري**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥هـ/١٩٩٥م.
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ببيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **العقد الفريد**، لأبي عمر أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر.
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفرهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سالم الهروي، طبع تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- **غريب الحديث**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة ببيروت، ١٣٧٩هـ.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، و د. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة بالدوحة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، لنور الدين عبدالرحمن بن أحمد الجامي، تحقيق: د. أسامة الرفاعي، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **في النحو العربي نقد وتوجيه**، للدكتور مهدي المخزومي، المكتبة العصرية ببيروت، ط١، ١٩٦٤م.
- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل ببيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للزمخشري،

تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، الناشر مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للمفسر المحدِّث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، لنورالدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بـ»جامع العلوم النحوي«، دراسة وتحقيق: د. عبدالقادر عبدالرحمن السِّعدي، دار عمار، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- **الكفاية في النحو**، لمحمد بن عبد الله بن محمود، تحقيق ودراسة: إسحاق الجعبري، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- **الكنز في القراءات العشر**، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، دراسة وتحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- **لباب الإعراب**، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاءالدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، حقق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ببيروت.
- **لمع الأدلة**، تأليف: أبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، مطبوع مع »الإغراب في جدل الإعراب«.
- **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، دار عالم الكتب ببيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المتبع في شرح اللمع**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالحميد الزَّوِيّ، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ١٩٩٤م.

- مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (١٣)، الآداب (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان بالقاهرة، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠٧هـ.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم محمد الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، ط١.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق جماعة، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرازي، تحقيق: طه العلواني، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لأبي الحسن علي بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ببيروت.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط٦، ١٩٨٩م.
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور مصطفى عبدالعزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان القاري، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار

المنارة ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج**، توثيق ودارسة: د. إبراهيم بن صالح الحندود، مؤسسة عبد الحفيظ البساط ببيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.
- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمَّار بعمَّان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، من مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، مؤسسة قرطبة بالقاهرة.
- **مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة ببيروت.
- **مسند الشهاب**، محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- **كتاب مشكل إعراب القرآن**، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، دار المأمون للتراث بدمشق، ط٢.
- **المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح**، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن يقى بن يسعون، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار النشر الدولي بالرياض، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- **مصنف عبدالرزاق**، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- **معاني القرآن**، للفراء، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **المعجم**، لأبي سعيد أحمد بن محمد الأعرابي، دار النشر.
- **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين بالقاهرة، ١٤١٥هـ.
- **معجم البلدان**، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **المعجم الصغير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الزهراء بالموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- **المغني**، لابن قدامة، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ببيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **مفاتيح الغيب**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدم له وبوبه: د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)**، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. يوسف الحشكي، من منشورات وزارة الثقافة الإردنية، ٢٠٠٢م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "شرح ألفية ابن مالك"**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق جماعة، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **المقاليد**، لشرف الدين محمد بن دهقان بن أبي بكر بن علي النسفي الكبندي، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (١٥٠٩ف) عن نسخة الظاهرية تحت رقم (١٨١٢).
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، من

منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.

- **المقتصد في شرح التكملة**، لعبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الله الدويش، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ-١٤١٢هـ.

- **كتاب المقتضب للمبرد**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، دار المعرفة ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- **المناهج الكافية في شرح الشافية**، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. رزان يحيى خدام، من منشورات مجلة الحكمة ببريطانيا، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني**، تحقيق: لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني كليزر، ينوهافن، جمعية الأمريكان الشرقية ١٩٤٧م.

- **موارد البصائر لفرائد الضرائر**، تأليف: محمد سليم بن حسين بن عبدالحليم، تحقيق ودراسة: د. حازم سعيد يونس، دار عمار، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- **النشر في القراءات العشر**، تأليف: الحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن علي بن الجزري الدمشقي، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ببيروت.

- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **النكت والعيون**، لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي، راجعه وعلق عليه: السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ببيروت، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- **كتاب النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية ببيروت.

* * *